نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ٢٣٨ - ٢٤٣ فبراير/شباط - يوليو/تموز ٢٠٠٨

في هذا العدد

يعرض هذا العدد في ملفه الرئيسي حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من واقع تقريرين قدمتهما المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عن الإعتداءات العسكرية الإسرائيلية وأثرها والقيود الإسرائيلية على ممارسة الحريات الدينية.

ويعرض باب الوقائع والمتابعات لواقع التدهور المضطرد في العراق في ظل الاحتلال من واقع تقرير رسمي أمريكي يؤكد هشاشة ما يذاع عن نجاحات أمريكية، ولتطورات الأوضاع في عموم السودان من واقع تقرير المقررة الخاصة بحالة حقوق الإنسان فيه، ولمضمون بنود اتفاق جيبوتي للهدنة في الصومال، وعدد من التطورات المهمة سلباً وإيجاباً في عدد من الساحات العربية.

كما يتناول باب الشكاوى والمداخلات عدد من وقائع انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة بحق ناشطين حقوقيين ودعاة إصلاح ومعارضين سياسيين.

ملف العدد ..(٢)
استمرار الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والعقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني من واقع تقريرين لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

السودان ..(١٠)
تقرير المقررة الخاصة بحالة حقوق الإنسان في السودان يؤكد على ضرورة الإسراع بإجراءا المعالجات اللازمة للأزمات في ربوع السودان.

البحرين ..(١٤)
الحكومة تقر مشروع قانون يحد من تطبيق العقوبات السالبة للحريات في قضايا النشر، والمنظمة ترحب.

السعودية ..(١٤)
أكثر من ٥٠٠ معتقل بشبهة العلاقة بالإرهاب، ومصادر رسمية تؤكد مصادرة أسلحة وذخائر وتورط جهات أجنبية، والمنظمة تدعو للشفافية في التحقيقات.

الاحتباس الحراري ..(١٧)
الاحتباس الحراري يشارك سياسات اللجوء للطاقة الحيوية في المسئولية عن أزمة الغذاء العالمية.

العراق ..(٦)
تقرير أمريكي رسمي يؤكد هشاشة المعالجات الأمريكية للأوضاع في العراق، ويفكك الاستراتيجية الأمريكية. والاحتلال الأمريكي يحتجز ٥٠٠ طفل عراقي.

لبنان ..(١٦)
انفراج الأزمة السياسية بتوقيع اتفاق الدوحة، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتجديد الثقة في السنيورة على رأس حكومة وحدة وطنية.

الكويت ..(١٣)
إجراء الانتخابات التشريعية، والإسلاميون يعززون مواقعهم، والمرأة تفشل مجدداً، والحكومة تسحب قانون منع التجمعات.

سوريا ..(٢٢)
المنظمة تدين استمرار ملاحقة النشطاء العاملين في المجال الحقوقي والمنظمة تعتبرهم سجناء رأي وتطالب بإطلاق سراحهم ووقف الملاحقات.

وقائع ومتابعات ..(٤)
الحقوق الاقتصادية ..(١٧)
شكاوى ومداخلات ..(٢٢)
أخبار المنظمات ..(٢٥)

نشرة إخبارية/غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان

فلسطين
اعتداءات إسرائيلية متواصلة بالمخالفة لاتفاق التهدئة

مع اقتراب بداية العام التاسع من عمر الانتفاضة الفلسطينية الثانية "الأقصى"، استمر تدهور الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتواصل الحصار الشامل على قطاع غزة المحتل براً وبحراً وجواً ليشل حياة ١,٧ مليون فلسطيني يعيشون في أسوأ الأوضاع المعيشية، ولا تتوقف حمى بناء جدار العزل العنصري في الضفة الغربية واضطراد الاستيطان التوسعي وخاصة في وادي الأردن شرقي الضفة، في أسوأ صور العقوبات الجماعية التي تمثل جرائم حرب فادحة وتعد جريمة ضد الإنسانية، وبما يضع حداً لما بشرت به الإدارة الأمريكية من قرب التوصل لحل سلمي للنزاع قبل نهاية العام ٢٠٠٨.

ولم تفت هذه التطورات المؤسفة في عضد الصمت الدولي الذي يشارك، بحكم تنصله من مسئولياته، في جريمة الحصار غير الإنساني وغير الأخلاقي على الشعب الفلسطيني، وخاصة قطاع غزة، لا سيما وأن الاحتلال الإسرائيلي عمد كعادته على إفشال أي تهدئة للأوضاع على غرار ما تكرر مع مساعي التهدئة المصرية التي تواصلت لشهور ونجحت للمرة الأولى في التوصل لاتفاق هدنة متبادلة تؤدي لتخفيف الحصار على قطاع غزة وسكانه من المدنيين غير المنخرطين في النزاع.

ويساهم الخلاف الفلسطيني الداخلي في تمكين الاحتلال من تقويض مساعي الدعم اليسيرة للشعب الفلسطيني، فلم تنجح حتى نهاية يوليو/تموز ٢٠٠٨ مساعي المصالحة الفلسطينية اللازمة لرأب الصدع الداخلي الذي يمثل مصدراً إضافياً لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. فاستمرت إسرائيل في انتهاك بنود الاتفاق بإغلاقها المتكرر للمعابر على نحو جزئي وشامل وبصفة متقطعة، كما استمرت في عمليات الاعتداء على المدنيين، وصعدت من أعمالها العدائية في الضفة الغربية باغتيال الكوادر الميدانية واستمرار الاعتقالات.

ويعرض هذا الملف لتقريرين صادرين عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومقدمين إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان بناء على طلبه.

انتهاكات حقوق الإنسان من جراء الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية وخاصة الاعتداءات الأخيرة في قطاع غزة المحتل"

أحال المفوض السامي لحقوق الإنسان تقريره حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إعمالاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٧، ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٢٥ فبراير/شباط إلى ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من أن التقرير قد تضمن العديد من الوقائع المفصلة لعدد من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية، إلا أن التقرير تجنب توجيه إدانة صريحة ومباشرة "لإسرائيل" بوصفها قوة احتلال، كما ساوى في المسئولية بين إسرائيل وكل من السلطة الفلسطينية وحركة حماس، على الرغم من التباين في المسئوليات وانعدام التناسب في القوة.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير ظل قطاع غزة مغلقاً ومعزولاً عن العالم الخارجي، باستثناء حالات معدودة تم فيها فتح المعبر أمام المساعدات الإنسانية وبعض الزائرين الدوليين وبعض المرضى، وتم فتح معبر كارني بشكل متقطع أمام القمح والغذاء، وفتح معبر أبريز لفترة محدودة للتجار الفلسطينيين وعمال الإغاثة، وفتح معبر صوفا لمدة ٣٨ يوماً لمرور ٢٤٢٨ شاحنة إلى غزة، أما معبر كرم سالم فقد فتح لمدة ٣٣ يوما مرت خلالها ٨٧٥ شاحنة إلى غزة، وكان إجمالي المساعدات الإنسانية التي سمح بمرورها خلال هذه الفترة حوالي ٥٢١ شاحنة.

وقال التقرير "إن نقص إمدادات الوقود المقترن بنقص الكهرباء والناتج عن تدمير بعض محطات الكهرباء في غزة ٢٠٠٦، كان له أثره البالغ على كافة مناحي الحياة في غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير"، ووفقا لمنسق الشئون الإنسانية قلصت إسرائيل إمدادات الغاز والوقود ل٧٥%

و٨٠% مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠٠٧.

وفى ٩ أبريل/نيسان وفي أعقاب هجوم ناحال عوز خفضت إسرائيل إمدادات الوقود إلى غزة بعد إغلاق المعبر والذي تعتمد عليه غزة كلياً للحصول على الوقود، وخلال الأسبوع التالي للعملية خفضت إسرائيل كمية البترول بمقدار ٨٠% و الديزل بمقدار ٤٣%، وشهد القطاع انقطاع التيار الكهربائي بمعدل ٤-٦ ساعات يومياً، وقد تضررت نشاطات وكالات الأمم المتحدة العاملة في القطاع من جراء نقص إمدادات الوقود، وفي ٢٣ أبريل/نيسان/نيسان أعلنت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشئون السياسية أن إمدادات الوقود الخاصة بوكالة الأونروا ستنفد في ٢٤ أبريل/نيسان وستتوقف خدمات تقديم الغذاء لحوالي ٦٥٠ ألف لاجئ والتوقف عن خدمات جمع القمامة التي يستفيد منها ٥٠٠٠٠٠ مواطن في غزة .

وقد أثرت هذه القيود على سكان القطاع وتمتعهم بالعديد من حقوقهم وخاصة الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكذلك الحق في الحياة والكرامة الإنسانية وحرية الانتقال .

واتصالا بالحق في المياه، أدى نقص الوقود وغياب قطع الغيار اللازمة إلى شل محطات الصرف الصحي، كما أدى إلى نقص وصول المياه إلى أغلب سكان القطاع فيحصل ٣٠% فقط من السكان على المياه لساعات قليلة يوما بعد يوما. وأجبر انقطاع المياه على التخلص من حوالي ٣٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ متر مكعب من المياه المعالجة وحوالي ٢٠٠٠٠ ألف متر مكعب من المياه غير المعالجة بشكل يومي، كما يهدر قرابة ١٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ من المياه المعالجة جزئياً.

من ناحية أخرى أدى نقص الوقود وعدم دفع الأجور ونقص قطع الغيار إلى توقف خدمات جمع القمامة، وهو ما يؤدى إلى تراكم أكوام من القمامة في الطرق والشوارع ويؤدي إلى خلق المزيد من المخاطر الصحية.

واتصالا بالحق في الغذاء، فإن تكلفة سلة الغذاء الأساسية(قمح-حبوب-أرز-زيت نباتي- زيت زيتون- سكر- ولبن بودرة) قد ارتفع بنسبة ٣١% منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٧ وقد أصدرت مجموعة من منظمات الإغاثة البريطانية تقريراً أشارت فيه إلى أن القيود الصارمة المفروضة على حركة البضائع والأشخاص أدت إلى ارتفاع حاد في الأسعار ونقص المواد الأساسية الغذائية ونقص حاد في لبن الأطفال.

واتصالا بالحق في الصحة أدى استمرار الحصار على غزة إلى انتهاك بالغ حيث تعذر الحصول على الرعاية الصحية نتيجة لنقص العقاقير والأدوات الطبية، ووفقا لمنظمة الصحة الدولية WHO شهد الحق في الصحة تدهورا مريعا خاصة بالنسبة للنساء والأطفال، وتزايدت حالات الوفاة نتيجة للصدمات وشرب المياه الملوثة، وأكدت المنظمة أن ٥٥ من أصل ٤١٦ عقاراً أساسياً و١٤٢ من أصل ٥٩٦ من الإمدادات الطبية الأساسية لم تكن موجودة خلال شهر مارس/آذار نتيجة للحصار ونقص الموارد المائية، كما أثر الحصار على حصول المواطنين على العلاج خارج قطاع غزة، فقد لقي ٤ مرضى حتفهم خلال مارس/آذار بعد الامتناع عن إصدار تصريحات لهم للوصول إلى معبر أيريز من بينهم طفلة عمرها عام.

ووفقاً للتقرير، فقد انتقدت منظمات حقوقية إسرائيلية الإجراءات الطويلة اللازمة لإصدار تصاريح لمرضى السرطان والقلب للعلاج في إسرائيل أو في مصر أو في الأردن، ووفقا لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان تم منع حوالي ١٢ مريضاً بالسرطان من الحصول على علاج لإنقاذهم من موت محقق من جراء إصاباتهم بالسرطان خلال الفترة من ١ إلى ١٢ أبريل/نيسان.

كما أشار التقرير إلى استمرار العمل بسياسة الاغتيالات واستهداف رجال المقاومة، فقتل ١٦ شخصاً من فصائل المقاومة المسلحة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من بينهم ١٠ تم اغتيالهم في غزة و٦ في الضفة الغربية، فعلى سبيل المثال في ١٢ مارس/آذار تم اغتيال ٤ مقاومين في بيت لحم، وقد طالبت منظمة حقوقية إسرائيلية بفتح تحقيق جنائي في جريمة الاغتيال وما تبعها من تدمير منازل المقاومين الأربعة ومعاقبة أسرهم. وخلال الفترة من ٢٧ فبراير/شباط إلى ٣ مارس/آذار دمرت إسرائيل ٢١ منزلاً تدميراً كاملاً مما أدى إلى تشريد قرابة ١٤٧ فلسطينياً، فضلاً عن تدمير ٨٨ منزلاً تدميراً جزئياً.

كما استمر المستوطنون في انتهاك حقوق السكان الفلسطينيين ففي ١٦ أبريل/نيسان عثر على جثة مبتورة الأعضاء لطفل في الخامسة عشر من عمره في الأراضي المجاورة لمستوطنة

الحمرا بالقرب من نابلس غربي الضفة الغربية، وقد فتح الأمن الإسرائيلي تحقيقاً في الحادث ولم يوجه اتهام لأحد حتى الآن، وفي ٣١ مارس/آذار قتل فلسطيني بعد أن أطلق مستوطن الرصاص على طالب فلسطيني أثناء انتظاره لسيارة أجرة بالقرب من مستوطنة شيلو غرب رام الله.

وقد خلص التقرير إلى أن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال خطيراً خاصة في قطاع غزة، كما خلص إلى أن توصيات المفوض السامي لحقوق الإنسان في تقريرها السابق لم تطبق بعد، وعلى العكس، فإن الفترة التي يغطيها التقرير تؤكد أن الإجراءات التي اتخذتها الأطراف المعنية لا تزال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تقرير المفوض السامي عن الحقوق الدينية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وأحال المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورة انعقاده الثامنة تقرير "الحقوق الدينية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد أعد المقرر الخاص تقريره بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٦/١٩، ويتناول التقرير أثر سياسة الإغلاق التي تمارسها إسرائيل على الحقوق الدينية والثقافية، بالمخالفة للقوانين الدولية، وفي انتهاك لمسئولية "إسرائيل" بوصفها قوة احتلال في تأمين ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم الدينية والثقافية.

وقد رصد التقرير قرابة ٦١٢ حالة إغلاق شهدتها الضفة الغربية منذ أغسطس/آب ٢٠٠٥ وحتى ١٨ مارس/آذار ٢٠٠٨، كما أشار التقرير إلى حظر التجول الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي والذي بلغ في العام ٢٠٠٦ قرابة ٦٩٦ ساعة وفي العام ٢٠٠٧، ٨٧٣ بينما بلغت ساعات حظر التجول خلال الفترة من يناير/كانون ثان إلى مارس/آذار ٢٠٠٨ فقط ٧٧٦ ساعة.

ونوه التقرير إلى استمرار عزل قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدا حالات محدودة تم فيها رفع الحصار لإدخال المعونات الإنسانية ومرور بعض الزائرين الدوليين وبعض المرضى الفلسطينيين، وقد أدى نظام الإغلاق إلى زيادة العوائق والعراقيل أمام حركة السفر في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما أدى إلى ارتفاع تكاليف السفر، فضلاً عن صعوبة الحصول على تصاريح السفر واضطرار المسافرين لسلوك طرق غير مباشرة، وأدى الانتظار لساعات طوال أمام نقاط التفتيش ونظام التفتيش المهين إلى وفاة عدد من المرضى المغادرين، وقد فرضت هذه الإجراءات العديد من التحديات على سكان الضفة الغربية الراغبين في حضور أو ممارسة الشعائر الدينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة خلال العام ٢٠٠٧، حيث عاني المدنيون من العوائق التي فرضت وحالت دون تمتعهم بالعطل الدينية في شهر رمضان وحالت دون ممارسة الشعائر والصلاة في المساجد وأدت في العديد من الحالات إلى عدم إفطار الصائمين في منازلهم نتيجة لاحتجازهم لساعات طويلة في نقاط التفتيش، وفي غزة أدى الحصار والإغلاق إلى منع المواطنين من زيارة الأماكن الدينية مثل الحرم الإبراهيمي وغيره من المساجد، كما أثرت سياسات الإغلاق التي اتبعتها الإدارة الإسرائيلية على حقوق المواطنين المسيحيين في شعائرهم وتمتعهم بأعياد الكريسماس.

كما أشار التقرير إلى الجدار العازل الذي يمثل عائقاً أمام قرابة ٢٥٠ ألف مواطن فلسطيني يحول دون وصولهم إلى أماكن العبادة، فضلاً عن تأثيره على الحياة الاجتماعية والأسرية وكافة مناحي الحياة، كما أن الجدار يفصل القدس عن باقي الضفة الغربية، ويسمح فقط لسكان الضفة الغربية الذي يحملون تراخيص خاصة بالمرور سيراً على الأقدام للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وهو ما يمثل انتهاكاً لالتزامات إسرائيل التعاقدية كما جاء في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي جاء فيه إن إسرائيل يقع عليها التزام في تعويض الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين تضرروا من جراء إقامة الجدار العازل وهو ما لم تعمل به إسرائيل خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ويعد حصول سكان قطاع غزة على تصريح لدخول الضفة الغربية والقدس الغربية عملية بالغة الصعوبة ويتعذر الحصول عليه، فخلال شهر رمضان ٢٠٠٥ تم إصدار تصاريح لقرابة ٥٠ ألف شخص من أصل ١٥٠ ألف تقدموا بطلب تصاريح لحضور صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان، وخلال العام ٢٠٠٦ شهدت صلاة الجمعة خلال شهر رمضان انخفاضاً ملحوظاً بالقياس للأعوام السابقة،

وخلال العام ٢٠٠٧ تم تقييد الدخول إلى المسجد الأقصى في القدس والمسجد الإبراهيمي وفي صلاة الجمعة الثانية من رمضان ٢٠٠٧ لم يسمح لأي مواطن فلسطيني بالصلاة في المسجد الأقصى، وتم تقييد الصلاة في باقي أيام الجمعة من الشهر الكريم ولم يسمح سوى للرجال فوق ٥٠ عام والسيدات فوق ٤٥ عاماً من بالصلاة في المسجد الأقصى، وأغلقت قوات الأمن بوابة الحرم الإبراهيمي واحتجزت العديد من المصلين لقرابة ساعتين خلال الأسبوع الثاني من رمضان.

كما شهد العديد من الكنائس انخفاضاً في عدد الوافدين إليها نتيجة لقلة عدد المسافرين لصعوبة الحصول على التراخيص فضلا عن الانتظار في نقاط التفتيش، كما يعاني رجال الدين المسيحيين من العديد من الصعوبات التي تحول دون أداء خدمتهم في الإبراشيات المختلفة بسبب العوائق التي تحول دون السفر من وإلى مختلف الأماكن الدينية.

وتوجد صعوبة بالغة وعقبات هائلة تحول دون وصول الفلسطينيين إلى أماكن العبادة خاصة في الخليل ونابلس، فالخليل يوجد بها الحرم الإبراهيمي والذي يوجد به مدفن كل من الأنبياء إبراهيم وإسحاق ويعقوب، ومنذ ١٩٦٧ تم إنشاء ما يزيد عن ٢٤ مستوطنة في الخليل وهي تحيط بالمدينة وفي الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٩ – ١٩٨٣ أقام المستوطنون أربعة مستوطنات في البلدة القديمة في الخليل ويعيش هناك قرابة ٦٠٠ مستوطن يقوم على حمايتهم قرابة ١٥٠٠ جندي من قوات الدفاع الإسرائيلي وهو ما يؤدي إلى تقييد حركة قرابة ١٦٥٠٠٠ فلسطيني.

وخلال المدة التي يغطيها التقرير أغلقت الإدارة الإسرائيلية حوالي ٦ من البوابات الرئيسية المؤدية إلى الحرم الإبراهيمي وتفتح واحدة فقط وتضع على هذه البوابة نقطة تفتيش مسلحة وبهذا يكون على الراغبين للوصول إلى المسجد الإبراهيمي حتى لو كانوا يقنطون بالقرب منه السفر لقرابة ١٥ كيلومتر حتى يمكنهم المرور من خلال هذه البوابة، مع العلم بأن قيادة المركبات الفلسطينية إلى البلدة القديمة محظورة، فضلاً عن وجود قرابة ثلاث نقاط تفتيش على طول الطريق المؤدي إلى البوابة، وتسمح "إسرائيل" للمسلمين الفلسطينيين بدخول الباحات المحيطة بالحرم الإبراهيمي عشرة أيام فقط خلال العام، بينما يفتح باقي أيام العام للمستوطنين الإسرائيليين وفي الأعياد الدينية اليهودية تغلق قوات الدفاع الإسرائيلية باحات المسجد تماماً أمام المسلمين، ومن ناحية أخرى دأبت الإدارة الإسرائيلية على منع إقامة الصلاة والأذان بمعدل يتراوح بين ٥٠- ٦٠ مرة شهرياً.

كما تضمن التقرير الحفريات التي تجريها إسرائيل في سلوان في الحي العربي في القدس الشرقية المحتلة على بعد أمتار قليلة من الحرم القدسي وهو ما يهدد بانهيار وإتلاف المواقع الدينية، ومن ناحية أخرى، وفي ١ يناير/كانون ثان ٢٠٠٨ أشعل المستوطنون النار في مسجد الحامدية التاريخي في مدينة الخضر بهدف الاستحواذ على أراضي المسجد لتوسيع مستوطناتهم، وقد فتحت الإدارة "الإسرائيلية" تحقيقاً ولم يتم توجيه الاتهام لأحد حتى لحظه صدور التقرير، وفي فبراير/شباط ٢٠٠٨ أصدرت إسرائيل قراراً بهدم الجامع العمري في القدس.

كما تناول التقرير أثر سياسة الإغلاق على الحقوق الثقافية للشعب الفلسطيني، وخلص إلى عدد من التوصيات كما يلي:

١- كانت للإجراءات التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية لتقييد حرية حركة الأشخاص والبضائع في الأراضي الفلسطينية، تأثير بالغ على حق المواطنين في الوصول إلى الأماكن الدينية، خاصة في مدينة القدس.

٢- إن القانون الدولي الإنساني يلزم قوات الاحتلال بأن تسمح لرجال الدين بتقديم المساعدات والوعظ الديني لأتباع مختلف الطوائف الدينية.

٣- إن حظر الإدارة الإسرائيلية إدخال كتب الأدب العربي إلى الأراضي الفلسطينية يحد من قدرة الفلسطينيين على ممارسة حقهم في المعرفة ومشاركتهم في الحياة الثقافية والتبادل المعرفي والثقافي مع جيرانهم العرب.

٤- يجب احترام حرية إنشاء المدارس الدينية والمؤسسات الخيرية والمنشآت الخدمية وحمايتها.

٥- وختمت بأن إسرائيل بوصفها قوة احتلال تقع على عاتقها مسئولية الحفاظ على التراث الثقافي والديني بموجب القانون الدولي ويجب عليها اتخاذ إجراءات إيجابية للحفاظ على الآثار الثقافية والدينية.

وتدعو المنظمة العربية لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لاتخاذ التدابير المناسبة لوقف الإعتداءات والقيود الإسرائيلية والتي تعد نوعاً من العقوبات الجماعية التي تعد جرائم حرب الجسيمة تستوجب المساءلة والمحاسبة.

العراق
تقرير رسمي أمريكي
يكشف هشاشة المعالجات الأمريكية للأوضاع في العراق

أيد تقرير لمكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي عن أداء الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية برئاسة "المالكي" الطبيعة الهشة للمعالجات التي عملت سلطات الاحتلال الأمريكي على تنفيذها والترويج لنجاحها في خفض مستويات العنف وجهود إعادة الإعمار خلال الفترة الماضية، الأمر الذي يرسخ من سيولة الأوضاع الأمنية وتدهورها والإخفاق في جهود إعادة الإعمار، وبالتالي توقع استمرار الأوضاع الإنسانية الكارثية التي يعيشها سكان العراق.

ويلفت هذا التقرير الذي يضم المئات من الصفحات وكذا عدداً كبيراً من الملاحق والمراجع، يلفت الانتباه بشدة إلى السيناريوهات المحتمل إتباعها من قبل سلطات الاحتلال الأمريكي في المرحلة المقبلة، لا سيما وأنه يراجع الاستراتيجية التي تم تبنيها في مطلع العام ٢٠٠٧، والتي يفترض أن تنتهي بنهاية شهر يوليو/تموز ٢٠٠٨، ويعرض هذا العدد لمضمون التقرير بإيجاز ودون تصرف.

ومن أهم النقاط التي أوردها التقرير:

- في يناير/كانون ثان٢٠٠٧ أعلن الرئيس الأمريكي استراتيجية جديدة تهدف إلى تخفيض النسبة المرتفعة للعنف في العراق ومساعدة الحكومة العراقية على خلق المناخ اللازم لتحقيق المصالحة الوطنية.
- ذكرت الحكومة الأمريكية أن الأوضاع السياسية والأمنية في العراق بدت أكثر صعوبة عما كانت تتوقع في بداية الحرب.
- من أجل تحقيق هدف تخفيض العنف وضعت الحكومة الأمريكية استراتيجية جديدة أطلقت عليها "الأسلوب الجديد للمضي إلى الأمام" مدتها ما بين ١٢ إلى ١٨ شهر.

وحددت الولايات المتحدة الهدف النهائي للاستراتيجية الجديدة والذي يتلخص في إقامة فيدرالية عراقية موحدة يمكنها أن تعتمد على نفسها لإدارة الحكم والاعتماد على نفسها في الدفاع عن الدولة وأن تكون حليفاً في الحرب ضد الإرهاب.

- ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجية قررت الولايات المتحدة زيادة تواجدها العسكري والتزاماتها المالية تجاه العراق.

وقد ثبت أن القوات الأمريكية والموظفين المدنيين قد قاموا بجهود شجاعة وخطيرة في ظل ظروف صعبة للغاية.

- في أبريل/نيسان ٢٠٠٨ ذكر السفير الأمريكي وقائد القوات الأمريكية في العراق خلال شهاديهما أمام لجان الكونجرس بأنه قد حدث تقدم من أجل تحقيق هذه الاستراتيجية إلا أن هذا التقدم مازال هشاً وقابلاً للتغيير إلى الأسوأ.
- حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٧ وافق الكونجرس على فتح اعتمادات مالية للحرب في العراق وصلت إلى ٦٣٥,٩ بليون دولار لحساب وزارة الدفاع الأمريكية من أجل الحرب على الإرهاب، وأغلب هذه الأموال ذهب لتدعيم القوات المسلحة، وتضمن تكاليف المعدات واحتياجات إعادة انتشار القوات.

ومنذ العام المالي٢٠٠٣ وافق الكونجرس على منح ٤٥ بليون دولار لوزارة الدفاع وبعض الوكالات من أجل تدعيم الاستقرار وإعادة البناء في العراق، بما في ذلك تطوير قوات الأمن العراقية وزيادة قدرة الحكومة العراقية على الحكم وكذلك إعادة بناء منشآت النفط العراقي والكهرباء وموارد المياه وغيرها.

إن هذا التقرير يهدف إلى تقييم ما حققته الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بالنسبة إلى:

* تحسين الأوضاع الأمنية.
* إعادة تكوين قوات الأمن العراقية وزيادة قدراتها وتحويل مسئوليات حفظ الأمن إلى الحكومة العراقية.
* مساعدة وتنمية قدرات الحكومة العراقية على سن التشريعات اللازمة لإدارة الدولة وقدرتها على تنفيذ هذه التشريعات.
* مساعدة الحكومة العراقية على صرف الاعتمادات المالية المنصوص عليها في ميزانية الدولة.
* مساعدة الحكومة العراقية على حسن تقديم الخدمات اللازمة للشعب العراقي.

لغرض إعداد التقرير تم الاعتماد على:

- وثائق رسمية لوزارات الدفاع والخارجية والمالية.
- شهادات لقادة قوات التحالف.
- تقارير لوكالة المخابرات الحربية ومجلس الأمن القومي- قسم الشئون العسكرية ومنظمة الأمم المتحدة.
- وثائق عراقية رسمية.
- عدد من الموظفين المدنيين الأمريكيين في بغداد.

ولخص التقرير النتائج المترتبة على تنفيذ الاستراتيجية فيما يلي:

١- إن الاستراتيجية الجديدة هدفت إلى معالجة الفشل في الاستراتيجيات التي اتبعت في الماضي، والتي هدفت إلى نقل مسئولية الأمن إلى القوات العراقية ومحاولة مواجهة التصاعد في العنف الأهلي. ولقد حققت الولايات المتحدة بعض التقدم من خلال تطبيق الاستراتيجية الجديدة، حيث انخفض العنف بعض الشئ وتم إصدار بعض التشريعات ومنها عودة بعض البعثيين إلى الحكومة، وتم العفو عن بعض المحتجزين العراقيين.

ومع هذا "فإننا نتفق مع التحليل الذي يقول إن التقدم الذي حدث مازال هشاً، وإن العديد من أهداف الاستراتيجية الجديدة لم يتحقق حتى الآن، وإن هناك العديد من التحديات مازالت موجودة وقائمة".

لقد هدفت الاستراتيجية الجديدة أن تتحمل قوات الأمن العراقية مسئولية الأمن في ١٨ محافظة بحلول نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧، إلا أنه حتى شهر مايو/أيار ٢٠٠٨ لم تتولى الحكومة العراقية هذه المسئولية إلا في ٩ محافظات فقط.

وفي نفس الوقت فإن الحكومة العراقية لم تصرف حتى الآن إلا ٢٤% من الميزانية المخصصة لإعادة الإعمار. وبالتالي فإن التوصية هي: ضرورة أن يتم مراعاة النتائج المترتبة على تنفيذ الاستراتيجية الحالية عند وضع استراتيجيات أمريكية جديدة ومحاولة البناء على ما تم تحقيقه من تقدم تشريعي وأمني، وضرورة وضع سياسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمقابلة التحديات الحالية والمتوقعة.

٢- بالنسبة للوضع الأمني فيمكن القول إن حجم الهجمات التي يقوم بها العدو قد انخفض بنسبة ٧٠% حيث كانت هذه الهجمات ١٨٠ في اليوم في يونيو/حزيران ٢٠٠٧ وأصبحت ٥٠ في اليوم في فبراير/شباط ٢٠٠٨ ويرجع ذلك لانخفاض حجم العنف في بغداد والأنبار. ويلاحظ أن أعمال العنف التي تقوم بها القاعدة في العراق قد قلت إلا أن الهدف من القضاء على القاعدة لم يتحقق حتى الآن، ولم تتمكن القوات الأمريكية من وضع حد لاستمرار العمليات الإرهابية في العراق. وإذا كان قد تحقق بعض التقدم في المجال الأمني، فيرجع ذلك إلى الآتي:

أ- زيادة عدد القوات الأمريكية المقاتلة في العراق.

ب- إنشاء قوات أمنية غير حكومية مثل قوات "أبناء العراق".

ج- إعلان قوات المهدي قبول وقف إطلاق النار. ومع كل ذلك فالنتيجة النهائية تشير أن المناخ الأمني في العراق مازال هشاً وخطيراً.

٣- بالنسبة لتطوير قوات الأمن العراقية فإنه وفقاً للاستراتيجية الجديدة قدمت الولايات المتحدة ٢٠ بليون دولار لتطوير وتدعيم قوات الأمن العراقية وذلك منذ عام ٢٠٠٣. وقد وصل عدد قوات الأمن العراقية التي حصلت على التدريب من ٣٢٣,٠٠٠ في يناير/كانون ثان ٢٠٠٧ إلى ٤٧٨,٠٠٠ في مايو/أيار ٢٠٠٨ وعدد من القوات العراقية التي تدربت تقوم الآن بعمليات حربية ضد الثوار. ومع هذا فإن وزارة الدفاع الأمريكية قد ذكرت أن عدد قوات الأمن العراقية القادرة على القيام بأعمال حربية دون مساندة قوات التحالف لا يتعدى ١٠% من القوات التي تدربت. ويرجع ذلك إلى عدم وجود وحدة واحدة يتوفر فيها التآلف والتوحد في المفهوم العسكري، ووجود نفوذ مذهبي وعرقي وطائفي داخل القوات العراقية، بالإضافة إلى استمرار اعتماد قوات الأمن العراقية على الولايات المتحدة وقوات التحالف بالنسبة للمساندة اللوجيستية والحربية، وكذلك نقص عدد القيادات العراقية المدربة على القيادة.

٤- بالنسبة لسن التشريعات اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية فقد نصت الاستراتيجية الجديدة على عدة التزامات من جانب الحكومة العراقية بمساعدة الولايات المتحدة لسن عدة تشريعات لتحقيق هذا الهدف. وقد صدر بالفعل قانون لإعادة استيعاب البعثيين وإصدار عفو، وتشريع يحدد المسئوليات الخاصة بالمحليات، وقد صدرت هذه التشريعات بعد مناقشات طويلة وتم التوصل إلى توافق بعد تقديم عدة تنازلات من جميع الأطراف والكتل السياسية العراقية.

ومع هذا فهناك تساؤل مازال مطروحاً

يتعلق بتنفيذ هذه التشريعات وحول إمكانية تحقيق الأهداف التي سنت من أجلها هذه التشريعات. وعلى سبيل المثال فإن الحكومة العراقية لم تقم حتى الآن بتشكيل اللجنة التي ستعمل على إعادة البعثيين إلى الحكومة، ومازالت الحكومة لم تتوصل إلى التشريع اللازم والمحيط المطلوب للعمل من أجل إدارة المصادر البترولية وتوزيع عوائد النفط ولا التشريع الخاص بنزع سلاح الميليشيات.

بالإضافة لما تقدم فإن الحكومة العراقية لم تواجه حتى الآن موضوع سن التشريع اللازم لإجراء الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها عام ٢٠٠٨، وهو تشريع أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية وخاصة بالنسبة للسنة.

وهناك أيضاً عدم قيام الحكومة العراقية ببحث موضوع تشكيل الجهاز الذي سيحل المنازعات القائمة حول الأراضي المتنازع عليها بين المحافظات والأقاليم، كما لم يتم حتى الآن بحث موضوع توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية.

ويمكن القول إن الاستراتيجية الجديدة لم تساهم حتى نهاية ٢٠٠٧ في التوصل إلى كل التشريعات التي كان من المنتظر تحقيقها في هذه الاستراتيجية.

٥- وبالنسبة للميزانية العامة للدولة فقد هدفت الاستراتيجية الجديدة إلى رفع قدرات الوزارات الحكومية ومساعدة الحكومة العراقية على حسن استخدام الميزانية الخاصة بالاستثمارات. وحيث إن الولايات المتحدة قد خصصت مبلغ ٤٥ بليون دولار لإعادة تعمير العراق فقد تم متابعة هذه المشاريع ويمكن القول إنها تسير بصورة مرضية، ومع هذا فقد لوحظ أن وزارة المالية في العراق قد صرفت ٢٤% فقط من المبلغ المخصص لإعادة بنائها والذي يصل إلى ٢٧ بليون دولار. وبصفة عامة فإن عدة وزارات رئيسية عراقية قد صرفت ١١% من الميزانيات المخصصة لها لإعادة التعمير وذلك في عام ٢٠٠٧. والملاحظ أن وزارات هامة مثل وزارة النفط ووزارة الكهرباء لم تصرف إلا ١% فقط من الميزانيات الخاصة بها لإعادة التعمير. ويرجع السبب في كل هذا إلى استمرار أعمال العنف ونقص العمالة الماهرة وضعف الأساليب المحاسبية المتبعة. وكل هذه الأسباب أدت إلى نتائج مؤسفة بالنسبة لسرعة الخطوات التي يجب أن تتخذ لإعادة إعمار العراق.

وتبعاً لذلك فإنه يجب التوصية بأن تقوم الحكومة الأمريكية باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء جهاز متخصص لإدارة عملية الصرف من الميزانيات المخصصة. وحتى يونيو/حزيران ٢٠٠٨ لم يتم إنشاء هذا الجهاز.

٦- كان من أهم أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تحسين الخدمات المقدمة للشعب، بالإضافة على مساعدة العراق في تصدير النفط.

وبصفة عامة فإن إنتاج النفط قد زاد وتحسن ومع هذا فإن الإنتاج لم يصل إلى الحد الذي اقترحته الحكومة الأمريكية حيث كان المستهدف إنتاج ٣ مليون برميل في اليوم وأن يتم تصدير ٢,٢ مليون برميل.

وفي مايو/آيار ٢٠٠٨ وصل إنتاج النفط إلى ٢,٥ مليون برميل ووصل حجم التصدير إلى ١,٩٦ مليون برميل. وبالنسبة لإمدادات الكهرباء فإن ذلك لم تتعد ٥٢% من حجم المطلوب داخلياً.

وبالنسبة للمياه فإن وزارة الخارجية الأمريكية ذكرت أن العراق استطاع أن يفي في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ بأغلب الاحتياجات من المصادر المائية.

وهناك عدة تحديات تواجه قدرة الحكومة العراقية على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ومن هذه التحديات نقص الأمن، وانتشار الفساد، ونقص القدرة الفنية، ونقص القدرة على وضع مخططات استراتيجية.

ويرى التقرير ضرورة وضع استراتيجية جديدة تقوم على أساس توفير الأمن وتحديد الأهداف التشريعية والاقتصادية تأخذ في الاعتبار التجارب السابقة والأهداف التي لم تتحقق والتحديات التي يجب التغلب عليها في المدى القصير والمدى الطويل مع تحديد التمويل اللازم وبالتحديد فإن التقرير يوصي وزارة الدفاع ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة بوضع خطة استراتيجية جديدة تبدأ بعد شهر يوليو/تموز ٢٠٠٨ تأخذ في الاعتبار الأهداف الأمريكية وذلك بالتوازي مع الأهداف المنشودة للعراق والتي تسمح لهذا البلد أن يحكم نفسه بنفسه. وبالرغم من هذه التوصية التي نتمسك بها فإن وزارة الدفاع ووزارة الخارجية في أمريكا مازالتا ترفضان وضع استراتيجية جديدة وتعتقدان أن الاستراتيجية الحالية تفي بالغرض وأنه يكفي مراجعتها وإدخال تعديلات عليها.

ومن جانب التقرير، رأى معدوه أن العوامل التالية تستدعي وضع استراتيجية جديدة:

- أنه منذ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧ تغيرت أشياء كثيرة في العراق؛ فعلى سبيل المثال انخفض العنف ولكن زاد عدد القوات ومازالت الحكومة الأمريكية تجري مفاوضات للوصول إلى اتفاقية أمنية دون الوصول إلى نتيجة محددة.
- أن الاستراتيجية المتبعة حالياً حددت أهدافها بحيث تنتهي في يوليو/تموز ٢٠٠٨.
- الاستراتيجية الحالية مكونة من عدة وثائق وليست وثيقة واحدة؛ وبالتالي فإن بعض هذه الوثائق تتعارض مع بعضها.
- الاستراتيجية الحالية لا يمكن اعتبارها خطة استراتيجية متكاملة ويمكن أن يطلق عليها خطة عمليات وليست استراتيجية.
- لم تتوقع الخطة استمرار أعمال العنف خلال العام ٢٠٠٦ وعندما تزايدت أعمال العنف وضعت الولايات المتحدة خطتها على أساس أن قوات الأمن العراقية سوف تسهم في التصدي لعمليات العنف وهو ما لم يتحقق.
- كان التصور الأمريكي أن القوات العراقية سوف تكون قادرة على تحمل مسئولياتها في ربيع ٢٠٠٤ وهو أيضاً ما لم يتحقق.
- لم تتوقع الإدارة الأمريكية استمرار العمليات "الإرهابية" بعد نهاية العام ٢٠٠٦، والذي حدث أن الأمور زادت تدهوراً بعد هذا التاريخ.
- كانت الإدارة الأمريكية تتوقع أنه بعد انتخابات ٢٠٠٥ سوف تتخذ خطوات جادة لإقامة الديمقراطية في العراق، وأن المصالحة الوطنية سوف تتحقق لمجرد أن انتخابات تشريعية قد تمت، وقد ثبت العكس وأصبحت الإدارة أمام حقيقة أن الديمقراطية مازال أمامها الكثير لكي تتحقق، وأن المصالحة الوطنية لم تتحرك إلا خطوات قليلة غير ملموسة، وأن العراق لا يزال أمنياً وإدارياً واقتصادياً وسياسياً غير قادر على العمل مستقلاً عن "المساندة" الأجنبية.
- رغم أن الأهداف المعلنة للحكومة الأمريكية هي إقامة عراق موحد إلا أن العديد من الطوائف العراقية تعمل من أجل إقامة عراق مكون من عدة أقاليم تتبع الأعراق والمذاهب والطوائف المختلفة.
- إن الحوار الذي تم مع الثوار لم يحقق النتائج المرجوة ومن غير المنتظر أن ينجح في توفير ظروف أمنية أفضل.
- رغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة الأمريكية مع الحكومات العربية فإن هذه الحكومات مازالت مترددة في مساندة وتأييد الحكومة العراقية.

وجنود الاحتلال يعدمون شابين أمام أنظار عائلتهما في بغداد

أقدمت قوات الاحتلال الأمريكية في يونيو/حزيران على إعدام شابين عراقيين أمام أنظار عائلتهما خلال مداهمتها لأحد المنازل في منطقة حي العدل غربي بغداد، ووفقاً لشهود العيان فإن قوة من جنود داهمت منزل الضحيتين عثمان عبد الواحد القادري وابن خالته حارث زهير وبعد أن دمرت أثاث المنزل واعتدت بالضرب على أفراد العائلة من نساء وأطفال قامت بعصب أعين الضحيتين ثم أوقفتهما وأطلق جنود الاحتلال عليهما النار فأردوهما قتلين أمام أنظار عائلتهما، ثم اعتقلت الشقيق الأكبر للضحية عثمان عبد الواحد القادري ويدعى حسين والذي وصل إلى العراق قبل عدة أيام حيث يقيم في ألمانيا ومازال مصيره مجهولاً.

وفي أواخر شهر يونيو/حزيران أقدمت قوات الاحتلال على ارتكاب جريمة قتل جديدة باستخدام الكلاب البوليسية ضد رب أسرة مسن بعد اقتحمت منزل أحد المواطنين في إحدى القرى في الشرقاط وأطلقت على رب المنزل المسن الكلاب البوليسية وتركتها تنهش في جسده حتى لقي حتفه أمام أسرته.

.. و قوات الاحتلال تواصل احتجاز ٥٠٠ طفل

أقر جيش الاحتلال الأمريكي في تقرير له مقدم إلى "لجنة حقوق الطفل" التابعة للأمم المتحدة في مايو/أيار الماضي، بأنه يعتقل أكثر من ٥٠٠ دون الـ١٨ عاماً، بزعم أنهم "أطفال مقاتلين أعداء غير مشروعين".

وتضمن التقرير إفادات بأن الجيش الأمريكي اعتقل قرابة ٢٥٠٠ حدث لفترة عام وأحد أو أكثر، لا يزال ٥٠٠ منهم قيد الاعتقال، فضلاً عن اعتقاله ١٠ أحداث في سجن بجرام في أفغانستان، وأدانت المنظمات الأمريكية المدافعة عن الحريات المدنية تلك الاعتقالات ووصفتها بأنها "مجحفة" وانتهاك للمواثيق الدولية.

وبعد ذلك انتهاكاً لبروتوكول حظر مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة.

السودان
تفاقم الأزمات

تفاقمت على نحو مضطرد الأزمات في ربوع السودان خلال النصف الأول من العام الجاري، وخاصة بعد توجيه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تهم المسئولية عن ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على صلة بالنزاع في إقليم دارفور، والتي سبق وأن دخلت ضمن ولاية المحكمة بقرار من مجلس الأمن في مارس/آذار ٢٠٠٥.

وفيما تستمر معاناة مسار السلام في مناطق الجنوب باستمرار النزاع حول منطقة أبيي النفطية تقف عائقاً في سبيل التقدم في تنفيذ الاتفاق. وعلى صعيد دارفور، أدت أحداث اقتحام حركة العدل والمساواة لمدينة الخرطوم لتأزم عميق في مسار حل الأزمة، وإلى استنفار السلطات للقيام باعتقالات عشوائية ومحاكمات غير عادلة لأبناء دارفور، فضلاً عن القتلى الذين سقطوا خلال المعارك أو نتيجة التعذيب وسوء المعاملة في الاحتجاز.

واستمرت الاعتداءات في إقليم دارفور والتي نالت من القوة الدولية المختلطة، وأثارت عمليات التعداد السكاني وسن تشريع جديد للانتخابات جدلاً واسعاً يؤكد استمرار الحكومة السودانية وحكومة الجنوب المحلية في إحصاء بقية الأطراف الحزبية من المعارك السياسية؛ وبالتالي فتح الباب لمزيد من التوتر.

ويعرض العدد لأحدث تقارير مقررة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان، ويدق ناقوس الخطر، ويؤكد على ضرورة الإسراع بالمعالجات المناسبة.

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأوضاع في السودان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان

صدر التقرير في مارس /آذار ٢٠٠٨، ويتناول بالرصد الفترة من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٧. وكانت السمة الغالبة في التقرير هي استمرار وقوع العديد من أشكال الانتهاكات التي لا تطال الحقوق المدنية والسياسية فحسب، ولكن أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء من قبل الحكومة أو جماعات التمرد أو غيرها من الميليشيات المسلحة، ورغم "التقدم البطيء" الذي أحرزته البلاد في التشريعات والقوانين وتنفيذ بنود اتفاق السلام الشامل التي تصب في مجال حماية حقوق الإنسان".

ولاحظ التقرير وجود سمات مشتركة في مناطق النزاع والتفكك في السودان، سواء فيما يتعلق بأنواع الانتهاكات التي ترتكب أو العقبات التي تحول دون ضمان حماية فعالة لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، برزت قضية الإفلات من العقاب كأحدى القضايا "الخطيرة" في جميع أنحاء البلاد، وهو الأمر الذي طالبت المقررة بالتصدي له من خلال ضمان كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان للشفافية في التحقيق في الانتهاكات، وإعلان نتائج التحقيقات التي تقوم بها اللجان المتخصصة، "وتقديم الجناة إلى العدالة وتعويض الضحايا". كما عرض التقرير لقضية الاعتقال والاحتجاز التعسفي دون توجيه تهم ولفترات طويلة قد تمتد لشهور دون توافر الضمانات القانونية فضلا عن إساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم في أماكن الاحتجاز، واستخدام ذلك كوسيلة للترهيب وقمع المعارضين السياسيين أو ناشطي حقوق الإنسان (كما حدث في الاحتجاجات ضد مشروع سد كجبار) أو حتى الصحفيين في بعض الأحيان.

كما أشار التقرير إلى "القصور الخطير" في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جنوب السودان والمناطق الانتقالية، والتي لا تزال تعاني من الفقر والتهميش وضعف خدمات التعليم والصحة وإمدادات المياه. ووفقا لتقرير لوزارة الصحة بجنوب السودان، "يموت ١٠٢ رضع من كل ١٠٠٠ مولود حي،" كما يموت ١٣,٥% من الأطفال في الجنوب قبل بلوغ الخامسة، وتقدر نسبة الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة الابتدائية

بـ١٦%. أما بالنسبة للوقت المطلوب لوصول السكان إلى مصادر المياه، فإنه يبلغ في المتوسط ٤٥ دقيقة.

كما قام التقرير بتسليط الضوء على مسألة حقوق المرأة التي لا تزال تنتهك رغم الضمانات الدستورية بالحماية والمساواة. فما زالت النظرة المجتمعية للمرأة السودانية تصنفها كـ"مواطنة من الدرجة الثانية"، ويُمارس ضدها العنف الجنسي والختان وتُجبر على الزواج. ويزداد الوضع سوءا بالنسبة للنساء المشردات داخليا في المخيمات في دارفور، حيث يتم الاعتداء عليهن واغتصابهن عند مغادرتهن لجمع الحطب أو الطعام من قبل رجال مسلحين يمتطون الخيل أو الجمال". وأكد التقرير على أن أغلبية حوادث الاعتداء الجنسي لا يتم تبليغها إلى الشرطة نتيجة للاعتقاد في ثقافة الإفلات من العقاب السائدة خاصة مع عدم اتخاذ الشرطة للإجراءات اللازمة في كثير من الأحيان. كما رصد التقرير وقوع حالات اعتداءات جنسية – لنساء أوغنديات– في منطقة جنوب السودان على يد جنود من "الجيش الشعبي لتحرير السودان" والوحدات المدمجة المشتركة.

وفيما يتعلق بالصراع في دارفور، فقد عبرت المقررة الخاصة عن قلقها من "استخدام الحكومة لوسائل قتالية غير متناسبة وعشوائية الأثر" من هجمات برية وقصف جوي أدت إلى وقوع العديد من المدنيين قتلى وجرحى. وفي الوقت نفسه، تطال الهجمات التي تشنها الميليشيات التابعة للحكومة أو الجماعات المتمردة المدنيين أيضا، الأمر الذي يفاقم من الأوضاع الأمنية والإنسانية في الإقليم ويعرقل عمليات الإغاثة الدولية. وبصفة عامة، فقد حملت المقررة حكومة السودان المسئولية الأولى عن ضمان حماية المدنيين التي تشكل "الأولوية القصوى" في النزاعات المسلحة.

وقد وجّه التقرير مجموعة من التوصيات لكل من حكومة الوحدة الوطنية، والفصائل المتحاربة، وحكومة جنوب السودان، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على النحو الآتي:

– بالنسبة للحكومة السودانية: فعليها مواصلة الجهود المكثفة لتنفيذ توصيات فريق الخبراء المعني بدارفور، والإسراع في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وخاصة بنود إنشاء المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات، وتنقيح التشريعات الوطنية – خاصة قانون الأمن الوطني– لتتماشى مع اتفاق السلام والدستور الوطني المؤقت واتفاقيات حقوق الإنسان، فضلا عن مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب وضمان التحقيق في كافة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الجناة للعدالة خاصة المسئولين منهم، "والتعاون الكامل" مع المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي في القبض على مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على نشر القوات المختلطة في دارفور، وأخيرا على الحكومة السودانية التصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصدق بعد عليها وكذلك نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

– بالنسبة للأطراف المتحاربة: فأوصتها المقررة الخاصة بالالتزام بواجباتها تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خاصة فيما يختص بحماية المدنيين، وكذلك إيقاف جميع الهجمات ضد المدنيين، ومدافعي حقوق الإنسان، وموظفي الإغاثة الإنسانية.

– بالنسبة لحكومة جنوب السودان: يجب عليها توفير الموارد الكافية لضمان الوصول إلى العدالة وسيادة القانون، والإسراع في إصلاح التشريعات بالتوافق مع اتفاق السلام والدستور المؤقت للجنوب والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والعمل على إجازة قانون لجنة حقوق الإنسان بالجنوب، فضلا عن منع تدخل الجيش الشعبي لتحرير السودان في إقامة العدالة واختصاص الشرطة والقضاء، وكذلك العمل على القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب.

– بالنسبة للمجتمع الدولي: فينبغي عليه الاستمرار في تقديم الدعم المالي والتقني لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة السودان بهدف تنفيذ اتفاق السلام الشامل وبناء المؤسسات الوطنية الديمقراطية لحماية حقوق الإنسان للمواطنين السودانيين، كذلك الدعم السياسي والمالي للقوات المختلطة (يوناميد).

– وأخيرا أوصت المقررة الخاصة في تقريرها الأمم المتحدة: بحث القوات المختلطة على "اتخاذ التدابير الضرورية" لحماية المدنيين ووقف الهجمات ضدهم ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم حكومة السودان تقنياً للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان، وأيضا مساعدة حكومة السودان تقنياً في إقامة العدالة وعدم العفو

عن مرتكبي الجرائم، بالإضافة إلى ضمان تقديم المفوض السامية لحقوق الإنسان ومكتب حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة بالسودان للدعم التقني لمفوضية حقوق الإنسان لجنوب السودان.

الصومال
اتفاق جيبوتي يفتح الباب للأمل في بداية تسوية الأزمة

بعد مضي أكثر من عام على القتال الدائر في الصومال وتعثر جهود المصالحة الوطنية لإنهاء الصراع الداخلي بين الحكومة الانتقالية الصومالية وقوات اتحاد المحاكم الإسلامية والذي ازداد اشتعالا مع الغزو الإثيوبي للبلاد منذ أواخر ٢٠٠٦، توصلت كل من الحكومة الصومالية و"التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال" المعارض إلى اتفاق يمكن تسميته بالـ"هدنة" أو "مبادئ سلام" تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وأطراف إقليمية ودولية في ٩ يونيو/حزيران في "جيبوتي." وتفاوتت ردود الفعل حول البنود الإحدى عشر التي أتى بها الاتفاق بين الترحيب والتشكيك في فعاليتها في إنهاء الصراع وإحلال السلام في البلاد.

وقد نص الاتفاق على إنهاء جميع أعمال المواجهات المسلحة التي يقوم بها كل من "التحالف" والحكومة وحلفاؤهما في خلال ٣٠ يوماً من تاريخ توقيع الاتفاق، على أن يستمر وقف القتال لمدة تسعين يوما تجدد بعد ذلك. كما اتفق الأطراف على الطلب من الأمم المتحدة في غضون ١٢٠ يوما "إقرار ونشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار" تشكل من الدول الصديقة للصومال باستثناء دول الجوار. على أن تعمل الحكومة الانتقالية خلال مدة ١٢٠ يوما بالتوافق مع قرار حكومة إثيوبيا بسحب قواتها "بعد نشر عدد كاف من قوات الأمم المتحدة". كما ألزم الاتفاق "التحالف" بوقف وإدانة جميع أشكال العنف المسلح في الصومال والنأي بنفسه عن أي جماعات أو أفراد مسلحة لا تلتزم بشروط الاتفاق." كما يلتزم الطرفان باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان عدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من السكان، على أن يُشكِلا لجنة أمنية مشتركة برئاسة الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ الترتيبات الأمنية في غضون مدة أقصاها ١٥ يوما. كما يتم تشكيل لجنة رفيعة المستوى ترأسها الأمم المتحدة خلال ١٥ يوما من توقيع الاتفاق لمتابعة مسائل التعاون السياسي وتحقيق العدالة والمصالحة، على أن يتم مناقشتها لاحقا في مؤتمر في ٣٠ يوليو/تموز (سيعقد في مكة المكرمة بالسعودية). وأخيرًا دعا الطرفان في الاتفاق المجتمع الدولي للمساعدة في توفير الموارد المناسبة لتنفيذ ومتابعة الاتفاق، وأعطيا أولوية لعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار وتنمية الصومال خلال ٦ أشهر.

ورغم البنود الإيجابية في الاتفاق كإنهاء الاقتتال وعدم عرقلة المساعدات وغيرها، إلا أن الاتفاق قد اشتمل على بعض السلبيات التي من شأنها أن تقوض عملية المصالحة الوطنية وإنهاء الصراع والاحتلال الإثيوبي. وأولى تلك السلبيات عدم احتوائه لجميع الأطراف المتحاربة الصومالية واكتفى بتحالف المعارضة، بل وأقر بوجود بعض الأطراف التي لا تلتزم بشروط الاتفاق، وبذلك لا يضمن الاتفاق إنهاء حالة الاقتتال ووقوع الاشتباكات. وقد توالى بالفعل الهجمات المسلحة واستمر سقوط القتلى بعد توقيع الاتفاق خلال شهر يونيو/حزيران، لاسيما في وجود رافضين للاتفاق كحركة "الشباب" وهو الجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية والمتشددين من أطراف المعارضة الذين لم يشاركوا في محادثات جيبوتي، وهو ما يعيد للأذهان سيناريو العراقيل التي ظهرت بعد توقيع اتفاق سلام "دارفور"، مع بدء محاولات إقناع رافضي الاتفاق بالانضمام إليه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق قد خلا من أي ميعاد زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإثيوبي للصومال، وهو السبب الرئيسي في تفجر الأوضاع في البلاد، واكتفى بالاعتماد على تكوين "عدد كاف" من القوات التابعة للأمم المتحدة حتى تسحب إثيوبيا قواتها العسكرية وهو من غير الواقعي حدوثه في مدة الأربعة أشهر (١٢٠ يوماً) التي ذكرها الاتفاق. فمن ناحية، لم يحدد الاتفاق الجهة التي لها سلطة الموافقة على الملاءمة العددية لتلك القوات الدولية، سواء الحكومة الانتقالية، أم الحكومة بالاتفاق مع جبهة المعارضة الداخلية، أم دولة الاحتلال ذاتها – على فرض قبول ادعائها تأمين أمنها القومي بالتدخل العسكري في الصومال. ومن ناحية أخرى، يبدو واضحا أن الاتفاق لم يفترض إمكانية عدم تكوين العدد الكافي لتلك القوات، وهل هذا يعني استمرار

الاحتلال - وبالتالي استمرار معاناة الشعب الصومالي في ظل الحرب ومفاقمة أوضاعه الإنسانية وتعرضه لانتهاكات القانون الدولي الإنساني- إلى أجل غير مسمى لحين التمكن من تأليف تلك القوات؟

وتسليما بكون اتفاق جيبوتي خطوة أولى إيجابية وإن شابتها بعض السلبيات، فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تدعو الأطراف الصومالية إلى الإسراع بتوحيد الجبهة الداخلية وتكثيف المساعي لانضمام الأطراف الرافضة للاتفاق، مع ضرورة استمرار المحادثات الصومالية -الصومالية من أجل التوصل إلى حل لتلافي السلبيات التي اشتمل عليها الاتفاق. كما تطالب المنظمة المجتمع الدولي بتكثيف الضغوط لإنهاء الاحتلال الإثيوبي للصومال ودعم عملية المصالحة الوطنية.

الكويت
السلطات تسحب قانون منع التجمعات مع بدء الترشيح للانتخابات

سحبت الحكومة الكويتية قانون منع التجمعات في ١٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، بعد أن واجهت معارضة شديدة من عدة جهات بشأن ذلك القانون، والذي فرض قيوداً مشددة حدت من ممارسة المواطنين لحقهم في حرية الاجتماع.

وكانت الحكومة قد أصدرت مؤخرا مرسوما بقانون ينظم التجمعات العامة، وهو المرسوم الذي كانت المحكمة الدستورية العليا قد أبطلت شبيها له قبل عامين، لكونه يقيد الحريات حسب بعض النخب السياسية والمجتمعية.

ودافعت الحكومة في وقت سابق عن ذلك القانون وقالت إن الدستور يبيح لها إصدار "مراسيم ضرورة" في أوقات حل البرلمان، إلى جانب خلو البلاد منذ عامين من وجود قانون ينظم الاجتماعات العامة، خشية استغلال هذه التجمعات لترويج أفكار ومواقف تضر الأمن والسلم المجتمعي.

وأشار برلمانيون سابقون إلى أن المرسوم يحمل "شبهة" من حيث التوقيت، حيث إنه جاء في ظل غياب البرلمان، ووسط حملة وموسم انتخابي تشكل الاجتماعات العامة فيه العمود الفقري.

.. والإسلاميون يعززون مواقعهم في مجلس الأمة .. والمرأة تفشل مجدداً

عزز الإسلاميون في الكويت مواقعهم في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) في حين فشلت المرأة مرة ثانية في الفوز بأي مقعد، بحسب نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في يوليو/تموز. وتشير النتائج الرسمية في الدوائر الانتخابية الخمس إلى أن التجمع السلفي الإسلامي وحلفاءه فازوا بعشرة مقاعد في المجلس مضاعفاً بذلك تمثيله في المجلس، من بين ٢١ مقعداً نالها الإسلاميون السنة بفارق أربعة مقاعد إضافية عن الدورة السابقة رغم انحسار تمثيل الحركة الدستورية الإسلامية "الإخوان المسلمين" إلى النصف بعد فوزها بثلاثة مقاعد فقط.

وعزز النواب الشيعة تمثيلهم في البرلمان من أربعة نواب إلى خمسة، وكان من بينهم النائبان اللذان سبق أن شاركا في تأبين قائد حزب الله اللبناني "عماد مغنية" وأثار ذلك موجة من الانتقادات أنذاك لأن "مغنية" كان مسئولاً عن خطف طائرة كويتية، ما أدى لسقوط ضحايا.

وفاز الليبراليون وحلفاؤهم بسبعة مقاعد، بخسارة مقعد واحد عن الدورة السابقة، في حين خسر الوطنيون الممثلون بكتلة العمل الشعبي بقيادة "أحمد السعدون" أحد مقاعدهم وباتوا ممثلين بأربعة مقاعد فقط.

ولم تنجح أي من المرشحات بدخول البرلمان في ثاني عملية انتخابية تشارك فيها المرأة اقتراعا وترشحامنذ إقرار حقها في الترشح والتصويت بعد جدل دام خمسة أعوام.

وجاء ذلك رغم أن الانتخابات التشريعية التي جرت لاختيار برلمان جديد وشهدت إقبالا كبيرا من جانب النساء في الكويت، ورغم مشاركة ٢٧ امرأة في الترشح لهذه الدورة.

وجرت الانتخابات على أساس الخمس دوائر بدلاً من الدوائر الـ ٢٥ التي كان معمولاً بها في السابق، وهو التعديل الذي عارضه عدد من منابر المجلس السياسية سابقاً باعتباره يسهم في هيمنة الحكومة من خلال التوزيع القبلي المؤيد لها.

وقالت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية إن نسب الإقبال على التصويت في الدوائر الخمس قد بلغت نحو ٦٠%، وجرى الاقتراع في ٤١٣ لجنة ما بين أصلية وفرعية، في ٩٧ مدرسة موزعة في مختلف مناطق الكويت.

الإمارات
محكمة بدبي تدين مدير سجن و٢٤ حارسا بتهمة الاعتداء على سجناء

أدانت محكمة دبي الابتدائية في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ مديراً سابقاً لسجن في الإمارة و٢٤ حارساً آخرين وعاقبتهم بالحبس لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر بتهمة استغلال السلطة والاعتداء على سجناء.

وكانت الواقعة قد أحيلت إلى القضاء بعدما تقدم ١٢ سجينا بدعوى ضد حراسهم، وقال المدعون إنهم تعرضوا للضرب وللعنف من قبل حراس السجن خلال حملة تفتيش عن المخدرات في أغسطس/آب ٢٠٠٧. وبحسب هؤلاء السجناء، اصطف الحراس صفين في بهو السجن، وطلبوا من النزلاء إخلاء الزنزانات وانهالوا عليهم بالضرب. وأصيب عدد من السجناء بإصابات بالغة. وصدر الحكم بالإدانة رغم التشكيك في صدقية الدعاوى، لا سيما وأن اثنين من النزلاء تراجعا عن إفادتهما، كما شكك فريق الدفاع عن المتهمين بمصداقية مشاهد سجلتها كاميرا المراقبة في السجن.

.. والمنظمة ترحب بقرار رئيس الدولة تعيين أول قاضية في البلاد

في خطوة إيجابية تكرس نهج تعزيز حقوق المرأة في منطقة الخليج، أصدر رئيس دولة الإمارات بصفته حاكما لإمارة أبو ظبي في ٢٦مارس/آذار مرسوما أميريا بتعيين المحامية "خلود احمد جوعان الظاهري" قاضية ابتدائية في محكمة أبو ظبي، وهي المرأة الأولى التي تعين في سلك القضاء في الإمارات. وتعد الإمارات هي الدولة الخليجية الثانية بعد البحرين التي تسمح للنساء بممارسة مهنة القضاء.

ويأتي هذا المرسوم " في إطار عمليات التطوير الشاملة التي تشهدها دائرة القضاء في أبوظبي حاليا. كما يأتي ضمن اهتمام الحكومة بضرورة إشراك المرأة في عمليات التنمية الشاملة في الإمارة".

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإماراتية تضم حالياً أربع وزيرات، في حين تشغل النساء تسعة مقاعد من بين أربعين مقعداً في المجلس الوطني الذي يتألف نصفه من أعضاء منتخبين.

البحرين
المنظمة ترحب بمشروع قانون لإلغاء العقوبات السالبة للحريات في قضايا النشر

في خطوة إيجابية مهمة، أعلنت مملكة البحرين في مايو/أيار ٢٠٠٨ عن إقرار الحكومة لمشروع قانون جديد للصحافة يلغي عقوبة الحبس المفروضة في القانون الحالي، لكنه يترك للمحاكم أمر القضاء بالسجن في مسألتي "ازدراء الأديان" و"تهديد الوحدة الوطنية".

ويضمن القانون الجديد حرية التعبير، ويحد من تدخلات وزارة الإعلام، و"يكفل عدم معاقبة من يستعمل حقه في إبداء الرأي أو النقد"

ولم يتضح متى سيعرض مشروع القانون على البرلمان للموافقة عليه، وأعرب مسئولون عن ثقتهم بإقرار القانون قريبا، باعتباره يحظى بدعم الملك "حمد بن عيسى آل خليفة".

وأعلن هذا الإجراء بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، لكن لم يتضح كيف سيؤثر مشروع القانون على المدونين على الإنترنت، والذي قالت الحكومة إنه قد يعالج في تشريع لاحق.

ولقي مشروع القانون تحفظات حول القيد الذي فرضه على تناول الإعلام لأفراد الأسرة الحاكمة، وكذا لمخاطر إساءة تطبيق تهمتي ازدراء الأديان وتهديد الوحدة الوطنية واللتين تعدان تهمتين فضفاضتين يمكن إساءة استخدامهما.

يذكر أن البحرين قد شهدت ١٥ دعوى قضائية ضد الصحفيين خلال العام الجاري، فيما كانت شهدت ٤٧ دعوى في العام الماضي، وكانت معظم الدعاوى قد أقامها أفراد عاديون.

وكانت منظمة مراسلون بلا حدود المدافعة عن حقوق الصحفيين قد ذكرت في تقرير لها عن البحرين في مارس/آذار الماضي أن المملكة لم تسجن صحفيا منذ العام ١٩٩٩، ووضع التقرير البحرين في الترتيب ١١٨ من بين ١٦٩ دولة في مؤشرها للحريات الصحفية للعام ٢٠٠٧، حيث جاءت في الترتيب بعد قطر والكويت والإمارات.

السعودية
توقيف ٥٢٠ متهماً بتشكيل خلايا لمهاجمة منشآت أمنية ونفطية

أعلنت وزارة الداخلية في ٢٥ يونيو/حزيران عن توقيف ٥٢٠ شخصاً، من جنسيات سعودية وعربية وآسيوية وأفريقية، كانوا يخططون لتنفيذ عمليات

تخريبية تستهدف منشآت حساسة في المملكة.

وأشارت الوزارة في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية، إلى أن توقيف المشتبهين جاء بعد جهود جرت على مدى نحو ٦ أشهر، وأدت إلى القبض على ٧٠١، من جنسيات مختلفة. وتم إخلاء سبيل ١٨١ منهم لعدم ارتباطهم بالتنظيمات الإرهابية.

وأشارت وزارة الداخلية إلى أنها تحاشت التطرق إلى جنسيات الموقوفين بالتفصيل، لتجنب تحميل الجنسية ذنب حامليها والمنتمين إليها، وأكدت ما ورد عن احتمال تورط أجهزة استخباراتية أجنبية في دعم الموقوفين.

وأوردت تقارير صحفية عن مصادر أمنية أن من بين الموقوفين ٤٠ موريتانياً، بالإضافة الى أفغان وعراقيين ويمنيين.. وأن هدف هذه الخلايا كان الإضرار بالمنشآت الاقتصادية داخل المملكة بالدرجة الأولى، إضافة إلى أهداف أخرى. وورد أن قوات الأمن ضبطت بحوزتهم أسلحة متنوعة وذخائر، بعضها مدفون في مناطق نائية، مع مبالغ مالية ومستندات تفصح عن دعم مالي لأنشطة إرهابية، إضافة إلى وثائق ومستندات ووسائط إلكترونية متنوعة.

وتعد هذه أكبر عملية اعتقالات للمشتبه بهم منذ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧، عندما أعلنت السلطات عن اعتقال ٢٠٨ مسلح يخططون أيضا لمهاجمة منشآت نفطية، كما اعتقل مشتبه بهم آخرون في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٧ خلال موسم الحج.

يذكر أن المملكة قد أقرت خلال العام ٢٠٠٧ إنشاء محاكم خاصة لمكافحة الإرهاب تعنى بمتابعة التحقيقات والنظر في التهم المتعلقة بالأعمال التي تصنفها أعمال إرهابية، ويشار إلى أن المنظمة تطالب السلطات السعودية اعتماد الشفافية في أعمال القبض والتوقيف والملاحقة، وضرورة إعلان نتائج التحقيقات في المواجهات المسلحة بين قوى الأمن والمشتبه فيهم والتي جرت في مناطق متفرقة بالمملكة خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

مصر
المنظمة تعرب عن استيائها لمد العمل بقانون الطوارئ في مصر

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن استيائها لقيام السلطات المصرية بمد العمل بقانون الطوارئ في مصر لعامين إضافيين، وقالت في بيان لها إنها لا تجد أي مبرر لهذا الإجراء، خاصة وأن الحكومة المصرية لم تكف عن التأكيد على أن البلاد "تنعم بحالة من الاستقرار".

وأشارت المنظمة إلى أن تمديد العمل بقانون الطوارئ قد عزز المخاوف من استمرار القيود المفروضة على الحقوق والحريات العامة وإهدار الضمانات القانونية، خاصة وأن "السلطات الأمنية تملك في ظل التشريعات القائمة الأدوات الكافية لمواجهة الإشكاليات الأمنية، ولا يمكن في هذا الإطار التذرع بعدم الانتهاء من مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد الذي يلفه التكتم والغموض، لاسيما في ظل العمل بتعديل قانون العقوبات بالقانون "رقم ٩٧ للعام ١٩٩٢" لأغراض "مكافحة الإرهاب وجرائم أمن الدولة"، بل وتملك الحكومة المصرية إعادة فرض العمل بقانون الطوارئ مستقبلاً إذا ما اقتضى الأمر وتوافرت المبررات لذلك".

و"تعتقد المنظمة أن هذا التمديد يعمق أزمة الثقة القائمة بين الحكومة والمجتمع في مصر، خاصة وأن إعلان هذا التمديد لم يكن مفاجأة للرأي العام المصري الذي اعتاد أن يسمع عن الإصلاح كثر مما يراه، بل ويرسخ هذا التمديد الانطباع الشعبي السائد بأن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تحكم بدون قوانين استثنائية".

وتجدد المنظمة مطالبتها للحكومة المصرية بوقف العمل بقانون الطوارئ الذي" يتناقض مع التزاماتها الدستورية بصيانة الحقوق والحريات العامة، كما يتناقض مع التزاماتها النابعة عن انضمامها للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان".

.. وتعرب عن قلقها للصدامات في المحلة

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها من الصدامات التي شهدتها مدينة المحلة الكبرى شمالي القاهرة بين قوات الأمن والمتظاهرين والتي أدت إلى مقتل اثنين وإصابة ١٤٠ من المتظاهرين ورجال الأمن واعتقال ١٥٥ يجري التحقيق معهم بتهم التظاهر وتخريب الممتلكات العامة والخاصة.

وأكدت المنظمة على مشروعية الحق في الإضراب والتظاهر وغيرها من مظاهر الاحتجاج السلمية، ومع ذلك فإنها

تسجل رفضها وإدانتها لأعمال التخريب والإتلاف التي شهدتها مدارس ومحال تجارية ومنازل والتي ترافقت مع أعمال نهب وسرقة خلال المواجهات التي اندلعت بمدينة المحلة قبل نهاية فترة الإضراب والاحتجاج السلمي التي شهدتها مصر.

كما أكدت على ضرورة محاسبة مرتكبي أعمال التخريب والنهب، وطالبت بمتابعة الإفراج عن كافة المعتقلين والمحتجزين سواء الذين جرى اعتقالهم في المحلة أو غيرها من أنحاء مصر والذين ليست لهم علاقة بأعمال النهب والتخريب، وواصلت خلال الشهرين الماضيين متابعة أوضاع المحتجزين على صلة بالدعوة للإضرابات والتظاهرات، وتجدد مطالباتها للسلطات بالإفراج عن المحتجزين الذين لم يضطلعوا بأية أعمال تخريبية.

لبنان
المنظمة ترحب باتفاق الدوحة وتدعو لاستكمال تفعيل بنوده

شهد شهر مايو/أيار نقطة تحول في الأزمة السياسية اللبنانية، فمن الاقتراب إلى شفا الحرب الأهلية إلى الوصول إلى اتفاق الدوحة والذي وضع حدا للازمة المستمرة في لبنان منذ ١٨ شهرا بانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بعد سلسلة الاشتباكات العنيفة والمسلحة بين أنصار الموالاة والمعارضة والتي راح ضحيتها ٦٥ قتيلا، غير المصابين، بالإضافة إلى الشلل التام في لبنان نتيجة إغلاق المطار وأعادت الى الأذهان شبح الحرب الأهلية.

وقوبل الاتفاق بترحيب لبناني وعربي ودولي واعتمد صيغة "لا غالب ولا مغلوب". وفور التوصل إلى الاتفاق أعلن "نبيه بري" رئيس مجلس النواب رفع الاعتصام الذي أقامه أنصار المعارضة أمام مقر رئيس الحكومة منذ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧ في وسط بيروت.

وتطبيقا لاتفاق الدوحة، انتخب البرلمان العماد "ميشيل سليمان" رئيسا للبنان ب ١١٨ صوتا من أصل ١٢٧، ودعا في خطاب القسم مواطنيه إلى بدء مرحلة جديدة يجري فيها الالتزام بمشروع وطني يخدم الوطن ويضع مصلحته كأولوية على المصالح الفئوية والطائفية ومصالح الآخرين.

وأصدر "سليمان" قراره الأول بتكليف رئيس الحكومة "فواد السنيورة" بمواصلة تصريف الأعمال، ثم كلفه لاحقاً بتشكيل الحكومة الجديدة، وحصل على تأييد البرلمان في ٢٨ مايو/أيار بأغلبية ٦٨ نائبا.

وبعد ستة أسابيع من المشاورات والتجاذبات، جرى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، والتي ضمت ٣٠ وزيراً (١٦ للأكثرية و١١ للمعارضة و٣ لرئيس الجمهورية).

ورغم بعض التجاذبات التي شهدها مسار تنفيذ الاتفاق حتى الانتهاء من وضع البيان الوزاري، إلا أن الإصرار الذي أبداه مختلف الأطراف أدى إلى إعادة الثقة بالنظام السياسي والالتزام بالمؤسسات وإدارة الخلافات عبر الحوار، ويجري العمل حالياً على "تأمين إجراء الانتخابات النيابية المقبلة بشفافية".

ولم يحل ذلك من استمرار وقوع عدد من المصادمات والاشتباكات بين الموالين للطرفين في بعض المدن اللبنانية امتداداً لتداعيات الاستقطابات الحادة التي شهدتها البلاد خلال الأزمة السياسية التي كادت تعصف بها.

وشهد بعض هذه المصادمات وقوع قتلى ومصابين من الطرفين، وتم احتواء أغلبها بتدخل القيادات المحلية، وخاصة في مدينة طرابلس، ومناطق الشمال بصفة عامة والتي باتت تشهد أيضاً اعتداءات على قوات الجيش وقوى الأمن، فيما يخشى أن يكون امتداداً للمعاركمع الجماعات الإسلامية المسلحة التي شهدها مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين خلال الصيف الماضي.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد رحبت في بيان لها بتوقيع اتفاق الدوحة، وأعربت عن بالغ ترحيبها بانتخاب رئيس الجمهورية وهنأت الشعب اللبناني بتسوية الأزمة.

كما حيت المنظمة جهود دولة قطر والجامعة العربية ولجنتها المشكلة من عدد من وزراء الخارجية العرب على جهودهم الثمينة فى تسوية الأزمة.

كما حيت مختلف الأطراف السياسية اللبنانية لتقديمها مصالح الأمة اللبنانية على المصالح الذاتية وحرصهم الواضح على تجاوز الأزمة.

وأعربت عن تطلعها إلى أن تنعكس روح الوفاق الوطني في استكمال تفعيل باقي عناصر اتفاق الدوحة.

التغير المناخي والطاقة الحيوية وأثرهما على أزمة الغذاء

تشير التوقعات إلى أن تأثير تغير المناخ سيؤثر بالسلب على قطاعات متعددة، وسوف يزداد الأمر سوءاً، وسيقع عبء هذا بصورة خاصة على الشعوب الفقيرة، ولكن يظل أكثر القطاعات التي ستتأثر بالتغير المناخي هو القطاع الزراعي وكما يرى الخبراء فإن الزراعة تعد "ضحية" تغير المناخ.

وقد تسبب تغير المناخ بالفعل وضمن عوامل أخرى في الهجرة الجماعية للمزارعين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛ مما أثر على القوى العاملة الريفية وكذلك على الإنتاج الزراعي.

وإذا كانت الزراعة ضحية التغير المناخي وبالتالي تهدد الأمن الغذائي والحق في الغذاء، فقد بدأت ظاهرة أخرى في تهديدهما أيضاً، وهي التطور السريع في إنتاج الوقود الحيوي الذي يمثل حلاً لأزمة ارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات، كما يعد حلاً بيئياً مناسباً.

فمن ناحية، يعد تطوير وإنتاج الوقود الحيوي استنزافاً للموارد الطبيعية وتهديداً للأمن الغذائي خاصة في الدول النامية، وإذا كان هناك ضرورة لكفالة أمن الطاقة، فلا يجب أن يتم ذلك على حساب الأمن الغذائي. وتؤثر التغيرات المناخية على الغذاء بطريقتين إما مباشرة من خلال إحداث حالات الجفاف الاستثنائية، أو من خلال رد الفعل السياسي بتحويل المحاصيل الغذائية إلى وقود حيوي مثل الإيثانول لأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عنه أقل من تلك الناتجة عن البنزين ومعالجة غلاء الطاقة.

وفي السنوات الأخيرة اقتصر مصطلح الوقود الحيوي على الإيثانول والديزل المستخرجين من المحاصيل الزراعية مثل الذرة وقصب السكر وفول الصويا. والوقود الحيوي هو أحد أهم مصادر الطاقة المستقبلية المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوية منها. وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة خلافا لغيره من الموارد الطبيعة مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي.

وقد بدأت بعض المناطق بزراعة أنواع معينة من النباتات لاستخدامها في مجال الوقود الحيوي منها الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة. وأيضا اللفت في أوربا. وقصب السكر في البرازيل. وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا.

وتعتبر البرازيل والولايات المتحدة أبرز منتجي الوقود الحيوي في العالم. وتنتج البرازيل الإيثانول من قصب السكر منذ عام ١٩٧٥ لاستخدامه وقوداً لسياراتها فيما تنتج الولايات المتحدة هذا الوقود الكحولي من الذرة. وتستأثر هاتان الدولتان بنحو ٩٠% من الإنتاج العالمي بينما بدأت بلدان أخرى. مشاريع جدية لإنتاجه بحيث يمكن أن يغني الوقود الحيوي عن كميات كبيرة من صادرات النفط.

ويشكل الإيثانول الذي ينتج أساسا من قصب السكر والذرة أكثر من ٩٠% من مجمل إنتاج الوقود الحيوي في العالم. أما البيوديزل المستمد من زيوت نباتية فهو النوع الرئيسي الثاني من الوقود الحيوي وقد قفز إنتاجه عام ٢٠٠٥ بنسبة ٦٠%.

وتسعى الدول المنتجة للوقود الحيوي لتحديث التشريعات لاستخدام الوقود الحيوي وتقوم بتحديث تشريعاتها دوريا بناء على قدرة الصناعة لمواكبة المتطلبات الفعلية فعلى سبيل المثال تعمل الولايات المتحدة على تقليص الاعتماد على الوقود النفطي بمقدار ٢٠% بنهاية ٢٠١٧ وتعويضه بالوقود الحيوي، أما الاتحاد الأوروبي فيأمل أن يصل التقليص إلى ١٠% نهاية عام ٢٠٢٠.

كما تم إجبار جميع المصافي النفطية في ولاية كاليفورنيا على مزج البنزين بنسبة ١٠% ببيوإيثانول، وأن تستخدم جميع السيارات في ولاية مينوسوتا بيوديزل بحلول ٢٠١٥، وفي الصين أصبح استخدام ببيوإيثانول إجباريا في بعض الولايات، وفي تايلند أصبح استخدامه إجباريا، وفي الفلبين سيصبح استخدام ببيوإيثانول إلزاميا بنهاية ٢٠١٠، وفي بلدان أوروبية مثل السويد وفرنسا وألمانيا وهولندا فإن استخدام الوقود الحيوي أصبح محبذا بدرجة كبيرة. أما في البرازيل فيستخدم الوقود الحيوي منذ سنوات.

واعتبر صندوق النقد الدولي المضي في إنتاج الوقود الحيوي السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار الغذاء وخصوصا الذرة ومنتجاتها بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وتبادلت الولايات المتحدة والصندوق اللوم حول ارتفاع أسعار الغذاء الذي أدى إلى مجاعات ونزاعات وأعمال شغب وعنف في مناطق كثيرة من العالم.

وطالبت جماعات مكافحة الفقر وبعض العلماء الحكومات بإعادة التفكير في سياساتها الداعمة لإنتاج الوقود الحيوي،

في وقت قدر فيه صندوق النقد نسبة ارتفاع أسعار الغذاء بنحو ٤٣% مع نهاية مارس/آذار ٢٠٠٨.

واعتبر المقرر الخاص "السابق" المعنى بحق الغذاء في الأمم المتحدة جان زيغلر سياسات الوقود الحيوي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أهم أسباب أزمة الغذاء التي يشهدها العالم.

أزمة الغذاء وأثرها على الدول العربية

أصبحت قضية تأمين الغذاء من أهم القضايا المثارة في عالم اليوم، في ظل الأزمة الغذائية التي تمر بها معظم دول العالم، والتي تمثلت في تناقص إنتاج أهم السلع الغذائية، وتزايد الطلب عليها والارتفاعات القياسية في الأسعار بشكل يفوق القدرة الشرائية لدى الأفراد، الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من الاضطرابات السياسية في بعض دول العالم. يأتي ذلك في ظل التوقعات والتحذيرات المستمرة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية من استمرار ارتفاع أسعار الغذاء لعدة سنوات قادمة وربما حتى عام ٢٠١٥، ودخول العالم في نفق مظلم من المجاعات والصراع على الغذاء، الأمر الذي يؤدي إلى إفشال جميع المساعي والجهود الرامية للتخفيف من حدة الفقر في العالم.

وما يزيد من تفاقم المشكلة ارتباطها وتزامنها مع ظهور أزمات أخرى، منها ارتفاع أسعار النفط، والأزمة المالية العالمية، إلى جانب تدهور قيمة الدولار الأمريكي، وما نتج عنه من ارتفاع معدلات التضخم في العالم، الأمر الذي يعني استمرارية معاناة العالم لسنوات طويلة من ارتفاع أسعار الغذاء، حتى مع إمكانية توفره.

وتواجه الدول العربية وضعا حرجا بالنسبة للأمن الغذائي في ظل هذه الأزمة، نتيجة اعتمادها على استيراد الغذاء من الخارج، وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي منه، ويزداد هذا الوضع تأزما في ظل تناقص المعروض العالمي من الغذاء، ومن ثم صعوبة الحصول عليه حتى في ظل توافر الأموال في بعض هذه الدول، خاصة النفطية منها.

ويأتي الإعلان العربي، الصادر بالرياض في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ عن اجتماع وزراء الزراعة العرب والخبراء الزراعيين بالجمعية العمومية الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تجسيدا لأهمية المشكلة الغذائية العربية والمخاطر التي تتعرض لها هذه الدول في ظل أزمة الغذاء العالمية، حيث طرح مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي يهدف إلى زيادة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، والعمل على استقراره، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب والبذور الزيتية، التي تمثل واردات الدول العربية منها ثلث الواردات العربية من السلع الغذائية، بالإضافة لتبنية برنامج غذاء عربي لدعم الدول الأكثر تضررا من نقص الغذاء وارتفاع أسعاره. ورغم خلو هذا الإعلان من الآليات والخطط الكفيلة بتحقيق هذه البرامج إلا أنه يعتبر بادرة التحرك عربي نحو تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، بعد موجة الاضطرابات والمظاهرات التي شهدتها بعض الدول العربية في بداية هذا العام.

أكدت معظم المنظمات الدولية أن هذه الأزمة هيكلية وليست عابرة، وأنها تتطلب التحرك السريع من جانب دول وحكومات العالم للسيطرة عليها فقد طالب برنامج الغذاء العالمي الدول المانحة بضرورة تقديم مليار ونصف مليار دولار لسد العجز لدى البرنامج، وحذر من عواقب تأمين هذا المبلغ في أسرع وقت، والتي تتمثل في نقص توزيع المساعدات بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وما يترتب عليه من زيادة الاضطرابات التي ستشمل معظم دول العالم.

الجديد في هذه الأزمة هو توجيه الاتهامات للمنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بتسبب سياساتها في هذه الأزمة وفشل هذه المنظمات في مواجهتها، هذا إلى جانب فشل برامج الإصلاح والعولمة وغيرها من الشعارات التي نادت بها هذه المنظمات لوقت طويل. وتعزز التوقعات ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء خلال الفترة القادمة نتيجة تزايد السكان الذي يعتمدون على الأرز كمصدر رئيسي للغذاء من ٣,٩ مليار شخص إلى ٧,٢ مليار بحلول عام ٢٠٢٥ وبنسبة زيادة ٤٠%.

من ناحية أخرى، تزداد المخاوف بشأن هذه التوقعات من أن تؤدي الارتفاعات المستمرة في أسعار الغذاء إلى إعادة الملايين إلى دائرة الفقر، ومحو وضياع مكاسب النمو والتنمية لعقود طويلة في العديد من دول العالم. كما قد يفاقم الأزمة الهلع لدى بعض الدول والاتجاه نحو تكوين مخزون استيراتيجي من السلع

الغذائية، خاصة الحبوب، مما سيساهم في مزيد من ارتفاع الأسعار.

إجراءات طارئة واستراتيجية

١- فرض المزيد من الرسوم على صادرات الأغذية لضمان الاكتفاء من الإمدادات المحلية.

٢- وقف تصدير السلعة خارج البلاد لفترة زمنية معينة.

٣- تنويع الواردات من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع حكومات الدول المصدرة للسلع الغذائية.

٤- فرض قيود (حد أقصى) على أسعار السلع الزراعية.

٥- زيادة الإنتاج الزراعي المحلي.

٦- الاتجاه للاستثمار الزراعي والاستزراع في مناطق أخرى من العالم بهدف توفير موارد زراعية أرخص تكلفة وطويلة الأمد من السلع الرئيسية.

حالة الأمن الغذائى العربي:

ينطوي مفهوم الأمن الغذائى بشكل عام على ثلاثة أبعاد رئيسية ومهمة هي:

* البعد الاقتصادي: الذي يعني ارتباط الأمن الغذائي بالفجوة الغذائية، وعدم كفاية الغذاء لحاجات السكان.

*البعد السياسي: الخاص بما يؤدي إليه انعدام الأمن الغذائي من احتمالات التبعية السياسية والاقتصادية للدول.

*البعد الاجتماعي: الذي ينظر للغذاء على أنه حق أساسي للفرد لابد أن يكفله له المجتمع.

وقد أظهرت أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الحالية أن قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تنبع من قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لمواطنيها. ومن هنا، يظهر بوضوح البعد الاستراتيجي في أزمة الغذاء، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته. وينطبق هذا القول على الدول العربية التى تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء، الأم الذي يجعلها عرضه للتأثر بالتغيرات السلبية التى تطرأ على الأسواق العالمية.

مؤشرات

١-اتسم الناتج الزراعي العربي لفترة طويلة بالضآلة وعدم كفايته لحاجة السكان، حيث لم تتعد نسبة النمو فيه ٤,٧% على مدى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، كما لا تتعدى نسبة مساهمته فى الناتج المحلي الإجمالي ٦,٧% خلال الفترة نفسها .

٢-فيما يعتبر دليل على ضعف الأمن الغذائي وتأثر الدول العربية بالأزمة العالمية للغذاء. تزايدت قمة الواردات الغذائية العربية لتبلغ نحو ٢٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م وبنسبة زيادة تبلغ ٤٠% عن عام ٢٠٠٧. و (١٧٠%) عن عام ٢٠٠٠ (١٠%). وتشكل قيمة الواردات العربية من الحبوب نحو (٤٠%) من إجمالى الواردات الغذائية، تليها واردات الألبان ومنتجاتها بنسبة (١٤%). ثم الزيوت النباتية بنسبة (١٣%) فاللحوم بنسبة (١٠%)، فالسكر بنسبة (٧%).

٣- بلغت قيمة الفجوة في السلع الغذائية الرئيسية بالدول العربية نحو ١٨,٤% عام ٢٠٠٦، تساهم مجموعة الحبوب وحدها بالجزء الأكبر فيها بنسبة ٤٨,٩% ومن المتوقع أن تزداد هذه الفجوة في المرحلة القادمة في ظل زيادة الطلب على الغذاء بسبب المخاوف من نقص الإمدادات نتيجة أزمة الغذاء العالمية.

٤- مازالت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بالدول العربية دون المستوى المأمول، حيث بلغت (٥٦%) في الحبوب، و (٣١%) في الزيوت النباتية، و(٣٥%) في السكر (١٣%).

٥- يبلغ استهلاك الفرد في الدول العربية نحو ٣٢٥ كيلو جراما من الحبوب سنويا، بينما يبلغ معدل استهلاكه من القمح فقط ١٥٨ كيلو جراما سنويا. وهو من أعلى المعدلات العالمية حيث يبلغ المعدل العالمي لاستهلاك الفرد من القمح نحو ١٤٢ كيلو جراما.

ونستنتج من المؤشرات السابقة أن الوضع الغذائي العربي يعتبر فى مرحلة خطيرة جدا. في ظل تواضع معدلات الإنتاج الزراعي وعدم كفايته للحاجات الاستهلاكية المتزايدة السكان، واعتماد البلدان العربية بشكل أساسى على استيراد الغذاء من الخارج، أى إن هذه البلدان منكشفة بشكل كبير على أزمة الغذاء العالمية الراهنة، وهو ما يعني أن البلدان العربية ستكون في عين عاصفة أزمة الغذاء العالمية. وإن كان تأثرها بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى.

آليات

١- التوسع الزراعي الأفقي والرأسي والعمل على استغلال المساحات الصالحة للزراعة وغير المستزرعة، والتي تقدر بنحو ١٢٩ مليون هتكار، ولن يتم ذلك إلا من خلال التكامل الزراعي العربي الفعلي.

ولاشك في أن الخطوة التي اتخذتها بعض الدول العربية، والمتمثلة في التوجه

نحو الاستثمار الزراعي في السودان، هى خطوة جيدة على طريق التكامل الزراعى العربي، رغم ما يحيطها من مخاطر بسبب الظروف والقلاقل التى يعانى منها السودان في الوقت الحالي، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على هذه الاستثمارات.

٢- تشجيع القطاع الزراعي في الدول العربية ودعمه بكل الوسائل الممكنة ماديا وتقنيا وفنيا، والعمل على زيادة إنتاجيته وصولا لرفع نسب الاكتفاء الذاتى.

٣- تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بدوره في النهوض بالقطاع الزراعي، من خلال إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة، فضلا عن ضرورة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات، والمساهمة في ضخ المزيد منها في القطاع الزراعي، وإنشاء بورصات عربية للحبوب والمحاصيل الزراعية.

٤-الاهتمام بالتصنيع الزراعي والعمل على إقامة المزيد من المصانع الخاصة بحفظ المنتجات الزراعية متاحة بأسعار مناسبة في جميع المواسم، بالإضافة لرفع الطاقة التصديرية لها في الأسواق الزراعية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

أصدرت جامعة الدول العربية النسخة رقم ٢٧ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدر منذ عام ١٩٨٠ بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. ويتناول أهم التطورات الاقتصادية في الدول العربية خلال العام ٢٠٠٦، مقارنة بالتطورات ذاتها على المستوى العالمي.

ويتكون التقرير من ثلاثة عشر فصلاً تستعرض أهم التطورات في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والنقدية، في قطاع النفط والطاقة، في موازين المدفوعات والدين الخارجي، وفي برامج التشغيل والبطالة والعون الإنمائي وفي قطاع النقل. كما يخصص التقرير فصلا للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى ثلاثة عشر ملحقاً إحصائياً تفصيلياً وبيانياً عن الأوضاع الاقتصادية في العام ٢٠٠٦.

ويذكر التقرير في البداية مجموعة من الأرقام المهمة منها أن عدد السكان العرب في ٢٠٠٦ بلغ ٣١٨,٣ مليون نسمة بنسبة ٤,٨% من سكان العالم، وبلغ معدل البطالة ١٥%، وبلغت نسبة الاحتياطي النفطي المؤكد ٥٧,٦% من الاحتياطي العالمي، وفي الغاز ٢٩,٥%، كما بلغ إنتاج البترول العربي ٢٣ مليون برميل يومياً، وبلغت عوائد الصادرات النفطية ٤١٩,١ مليار دولار، في الوقت الذي بلغ فيه الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة ١٣٧ مليار دولار، وتبلغ فوائدها السنوية ٢٧,٧ مليار دولار.

ويقول التقرير إن الاقتصاد العالمي واصل أداءه الجيد خلال ٢٠٠٦، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي العالمي ٥,٤% مقارنة بنحو ٤,٩% في ٢٠٠٥، وهو الأعلى خلال الأعوام الخمسة الماضية. وساهمت في هذا الأداء الاقتصادات الأوروبية، واستمرار اقتصاد الولايات المتحدة في أدائه الجيد، بالرغم من تراخي الطلب المحلي، كما تحسن أيضاً أداء الاقتصاد الياباني. كذلك استمرت الدول النامية في تحقيق معدلات نمو عالية، وخاصة كل من الصين والهند.

وقد انعكست التطورات العالمية على اقتصادات الدول العربية من خلال النمو المرتفع، والتغيرات في أسعار النفط ونمو التجارة الدولية والتدفقات المالية والرأسمالية، فمثلاً كان لاستمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية أثر إيجابي بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط للعام الثالث على التوالي. وقد حققت هذه الدول معدلات نمو جيدة صاحبها ارتفاع الفوائض المالية، كما تأثرت الدول العربية غير النفطية بشكل غير مباشر من خلال زيادة التحويلات التي ترسلها العمالة العربية الوافدة إلى دولها، وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية في مختلف القطاعات الإنتاجية، وزيادة حركة السياحة. غير أن ارتفاع أسعار النفط زاد من عجز ميزان المدفوعات لدى الدول العربية المستوردة للنفط، وبالتالي زاد من معدلات التضخم لديها.

ويشير التقرير إلى أن ارتفاع أسعار النفط العالمية، أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من ١٠٩٢ مليار دولار في ٢٠٠٥ إلى ١٢٧٦ مليار دولار في ٢٠٠٦، وحققت الدول العربية معدلات نمو حقيقية تقدر بحوالي ٥,٧%. وفي الوقت نفسه سجلت معظم الدول العربية اتجاهات تصاعدية لمعدلات التضخم لأسعار المستهلك، بسبب ارتفاع حجم الطلب المحلي وزيادة أسعار الواردات.

ويتميز الوضع السكاني في الدول العربية بارتفاع معدلات الخصوبة، يصاحبه انخفاض سريع في معدلات

الوفيات، مما أدى إلى اتساع القاعدة الفتية من السكان، إذ تشكل الفئة العمرية الأقل من ١٥ عاما حوالي ٣٥,٨% من إجمالي السكان العرب، بينما تمثل الفئة العمرية (من ١٥ إلى ٦٥ عاما) وهم الناشطون اقتصادياً، أكثر من نصف عدد السكان.

تحديات كبيرة

ويؤكد التقرير أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية في مجملها لا تزال كبيرة، ومن أهمها توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، وتحقيق قفزة في مجالات التعليم والبحث العلمي والابتكار وتحسين استغلال الموارد، وتعظيم استفادة الدول النفطية من الفوائض المالية المتزايدة التي تحققها، من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات النفطية وغير النفطية.

كما يتطلب ذلك من الدول غير النفطية توفير البيئة الاقتصادية والتجارية المواتية لتحسين مردود الاستثمار المحلي والأجنبي بما يساهم في تحقيق استدامة النمو ورفع مستوى المعيشة.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من ارتفاع **الناتج الزراعي** للدول العربية، إلا أن العجز تزايد لحوالي ٢٤,٦ مليار دولار سنوياً، فأدى الاستمرار في التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية، وتزايد الطلب عليها، إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة تراجعاً في نسبة الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب والدقيق والشعير واللحوم.

واستمر تحسن أداء **القطاع الصناعي** للعام الرابع على التوالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، وارتفع الناتج الصناعي العربي إلى نحو ٦٣٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، محققا نمواً قدره ٢٠,٤% وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٩,٥%، وتضاعف ناتج الصناعات الاستخراجية ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٢. ويقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي بنحو ١٩,٢ مليون عامل يشكلون حوالي ١٦,٣% من إجمالي العمالة العربية، وهي نسبة متدنية إذا قيست بتركيا التي تبلغ ٣٢%.

وفيما يتعلق **بالتطورات المالية**، فقد تحسنت أيضاً للعام الرابع على التوالي، وارتفع إجمالي الإيرادات العامة بنحو ٢٤% عن السنة السابقة، وزادت الإيرادات النفطية بنحو ٢٧%، كما زادت الإيرادات الضريبية بنسبة ١٦,٥% وغير الضريبية بنسبة ١١,٥%.

وارتفع إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية ليبلغ ٤٨٦,٤ مليار دولار، بينما ارتفع إجمالي الإنفاق الجاري والرأسمالي ليبلغ ٣٤٧,٦ مليارا، وانخفض إجمالي الدين العام للدول العربية مجتمعة بنحو ٥٠ مليار دولار عن العام ٢٠٠٥. ويشير التقرير إلى استمرار الأداء الجيد للتجارة الخارجية العربية الإجمالية للعام الرابع، في ضوء استمرار زيادة قيمة الصادرات النفطية وتحسن أداء الصادرات غير النفطية، مع تباطؤ نمو الواردات العربية.

التجارة البينية

ويقول التقرير إن قيمة الصادرات بين الدول العربية ارتفعت إلى ٥٥,٤ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ٢٥,٨% عن العام ٢٠٠٥، في حين تزايدت قيمة الواردات البينية بنسبة ١٧,٨% لتبلغ ٥٢,٥ مليار دولار، وبالتالي ارتفع متوسط حصة التجارة البينية إلى حوالي ١١,٢% من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

مشكلة البطالة

ويؤكد التقرير أن مشكلة البطالة تعد أحدى أكبر التحديات التنموية باعتبار معدلاتها الأعلى في العالم، ولأن قوة العمل العربية تنمو بمعدل أسرع، بالإضافة إلى تركز البطالة بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، مما يدعو إلى إيجاد حلول سريعة وناجعة لهذه المشكلة في الدول العربية. وقد ارتفعت المساعدات الإنمائية الميسرة، المقدرة من الدول العربية المانحة في عام ٢٠٠٦ بحوالي ٣,٣ مليار دولار بارتفاع قدره ٧٠,٢% مقارنة بعام ٢٠٠٥. وبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٦ حوالي ١٢٩,١ مليار دولار.

الاقتصاد الفلسطيني

ويؤكد التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض لتحديات كبيرة منذ ٢٠٠٦، مع توقف الجهات المانحة عن المساعدات للسلطة الفلسطينية. ويقول التقرير إن معدلات الفقر ارتفعت من ٧٤% في٢٠٠٣، أكثر من ٨٠%.

وطالب التقرير المجتمع الدولي والعربي بالضغط على إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينها وبين السلطة الفلسطينية، وإنهاء الحصار وفتح المنافذ والمعابر أمام حركة التجارة والأفراد دون قيود، وبتحمله مسئوليته تجاه تنمية الأراضي الفلسطينية.

المنظمة تستنكر التضييق على أعضاء المؤتمر القومي - الإسلامي

تتابع المنظمة ما يتعرض له بعض أعضاء المؤتمر القومي - الإسلامي من مصادرة لحرياتهم وحقوقهم الأساسية غير القابلة للانتقاص والمضمونة بمقتضى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ففي سوريا اعتقلت الدكتورة "فداء الحوراني" وفى المغرب اعتقل "محمد المروانى"، و"المصطفى المعتصم"، و"عبد الحفيظ السريتى"، و"محمد الأمين الركالة"، وفي السعودية يحاكم الدكتور "متروك الفالح" على صلة بآرائه، وفي اليمن حكم بالسجن على الصحفي "عبد الكريم الخيواني"، وفي مصر يتعرض "مجدى حسين" و"مجدي قرقر" للتضييق المستمر على أنشطتهما.

والمنظمة إذ تستنكر ما يتعرض له مجموعة من خيرة مثقفي البلدان العربية والمشهود بدورهم الإصلاحي وأنشطتهم السلمية الداعمة للديمقراطية، فإنها تطالب البلدان العربية بإطلاق سراح المحتجزين منهم باعتبارهم معتقلي رأي، ووقف المضايقات التي يتعرضون لها والآخرين بالمخالفة للدساتير والقوانين.

السعودية
د. متروك الفالح بدأ إضرابا عن الطعام احتجاجا على اعتقاله

في سياق متابعتها لقضية اعتقال د."متروك الفالح" على صلة بإبداء آرائه، تلقت المنظمة ببالغ القلق معلومات عن تدهور حالته الصحية في سياق إضرابه عن الطعام منذ اعتقاله في ١٩مايو/أيار ٢٠٠٨ احتجاجا على طريقة اعتقاله وسوء معاملته ومطالبه بأن يكون التحقيق معه عن طريق هيئة التحقيق والادعاء العام في وجود محام، كما تنص على ذلك نظم الإجراءات الجزائية.

وكان د. "الفالح"، وهو أستاذ جامعي من دعاة الإصلاح، قد اعتقل بسبب بيان نشره عن أحوال سجن بريدة بعد زيارته لموكله د."عبد الله الحامد" المودع بهذا السجن.

وتجدد المنظمة العربية لحقوق الإنسان مطالبتها السلطات السعودية بالإفراج عن د. "الفالح"، ومراعاة ظروفه الصحية.

سوريا
المنظمة تطالب السلطات بإجراء تحقيق مستقل في أحداث سجن صيدنايا

تناقلت وسائل الإعلام ومعلومات لإحدى منظمات حقوق الإنسان السورية، في الخامس من يوليو/تموز تقارير عن وقوع أحداث عنف وحرائق في سجن صيدنايا، وورد أن السجناء قد احتجزوا بعض الحراس، وأفادت المصادر بوقوع عدد من القتلى من الطرفين. جدير بالذكر أن هذا السجن يحتجز فيه عادة المعتقلين الإسلاميين ويخضع لإدارة صارمة، ويحرم السجناء لفترة طويلة من الزيارة. وقد أصدرت المنظمة بيانا أعربت فيه عن القلق البالغ في ظل غياب وتأخر التعليقات الرسمية وعدم كفايتها، وفي ظل الإجماع على أن السجون في سوريا لا تلبى معايير الحد الأدنى لمعاملة السجناء المقررة دولياً.

وأيدت المنظمة مطالب جماعات حقوق الإنسان في سوريا بسرعة الكشف عن ملابسات الحادث وإعلان الحقائق، وطمأنة أسر لسجناء، ودعمت المطالب بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة على نحو عاجل لبحث الأسباب التي أدت لهذه الأحداث وتحديد المسئولين عن وقوعها وإحالتهم لمحاكمة عادلة ومنصفة.

.. وتدين معاقبة بديع دك الباب بالسجن

أصدرت المنظمة بيانا أعربت فيه عن بالغ أسفها لقيام السلطات السورية بإدانة ومعاقبة الناشط الحقوقي "بديع دك الباب" عضو المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا بالسجن لستة أشهر بعد إحالته إلى محاكمة غير عادلة ومنصفة بتهمة "نشر أخبار زائفة تنال من هيبة الدولة"، وذلك على صلة بنشره مقال على موقع المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان دعا فيه السلطات للكف عن ملاحقة ناشطي حقوق الإنسان والنيل من سمعتهم. بمناسبة اختيار دمشق عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٨.

وكانت السلطات قد اعتقلت "دك الباب" في مطلع مارس/آذار الماضي ضمن ملاحقة موسعة لناشطي المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، ولم تستجب السلطات لمطالب المنظمة العربية لحقوق الإنسان المتكررة بالإفراج عنه ووقف إجراءات ملاحقته قضائياً.

وأحيل "دك الباب" للمحاكمة أمام محكمة عسكرية تفتقد لأدنى شروط ومعايير العدالة والإنصاف وبتهمة تتصل بممارسة حقه في حرية الرأي والتعبير، الأمر الذي يمثل انتهاكاً للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وقد أدانت هذه المحكمة "دك الباب" في ٢٩ يونيو/حزيران

وعاقبته بالسجن لستة أشهر.

وأدانت المنظمة إجراءات المحاكمة غير العادلة والمنصفة التي لقيها "دك الباب" وغيره من ناشطي حقوق الإنسان في سوريا، وأكدت على أنه سجين رأي يجب إطلاق سراحه فوراً.

المغرب
المنظمة تطالب بإطلاق سراح المعتقلين في أحداث سيدي إيفني

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان تداعيات الأحداث المؤسفة التي شهدتها مدينة سيدي إيفني إثر استخدام السلطات للقوة في تفريق التظاهرات التي نظمها مواطنون للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية وتوفير فرص العمل في ٧ يونيو/حزيران، وعلى إثرها اعتقل الناشط الحقوقي "إبراهيم سبع الليل" المسئول المحلي في المركز المغربي لحقوق الإنسان يوم ٢٧ يونيو/حزيران حكم عليه بالسجن ستة أشهر بتهمة نشر أخبار كاذبة.

وشملت هذه التداعيات فضلا عن الإصابات والاعتقالات خلال تفريق المظاهرات وفي أعقابها، سحب الاعتماد الصحفي لمدير مكتب الجزيرة في الرباط "حسن الراشدي" وتوجيه اتهامات له و"لإبراهيم سبع الليل" بتهمة نشر خبر زائف والمشاركة في ذلك بعد أن أذاعت قناة الجزيرة خبر وقوع قتلى في أحداث سيدي إيفني نقلا عن مصادر حقوقية. كما جرى فض وقفة سلمية تضامنية بالقوة دعت إليها المبادرة المحلية للدفاع عن الحريات الأساسية أمام البرلمان في ١٣ يونيو/حزيران وخلفت إصابات مختلفة في صفوف العديد من المشاركين والمشاركات في الوقفة ومن ضمنهم نائبا رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيس فرع الجمعية بالرباط وعدد من أعضاء الجمعية نقل علي أثرها اثنان منهم إلي المستشفي لخطورة إصاباتهما، والتضييق علي الصحفيين الوطنين والصحافة الدولية في تغطية الأحداث، كما ورد تعرض بعض المعتقلين للتعذيب.

وقد استنكرت المنظمة الأساليب التي استخدمت في مواجهة الاحتجاجات السلمية، وأعربت عن تضامنها مع نشطاء حقوق الإنسان في أداء واجباتهم المهنية، وناشدت السلطات إطلاق سراح المعتقلين، وعدم استباق نتائج تحقيقات اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق، وضمان الحق في حرية الرأي والتعبير للنشطاء والإعلاميين، والنظر بجدية في المطالب الاجتماعية التي كانت موضع تفاوض منذ العام ٢٠٠٥.

مصر
المنظمة ترحب بإشهار دار الخدمات الأهلية

تلقت المنظمة بارتياح قرار محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار وزارة التضامن الاجتماعي في مصر بإغلاق مقار دار الخدمات النقابية والعمالية وامتثال الوزارة لحكم المحكمة وإعلان إشهار الدار برقم ٧٣٧٥ في ٢٥يونيو/حزيران.

واعتبرت المنظمة الإشهار خطوة إيجابية باتجاه تعزيز الحق في تكوين الجمعيات وتصويب الإجراءات التي لحقت بعدد من المنظمات غير الحكومية خلال العامين الأخيرين.

وكذا اعتبرتها المنظمة حافزا للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان لتعزيز مطالبها بتعديل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي كانت الحكومة قد وعدت بتعديله بين مجموعة القوانين والتشريعات الأساسية المطلوب إجراء تعديلات عليها.

كما دعت المنظمة الحكومة المصرية لإطلاق حوار فاعل مع الجمعيات الأهلية لتطوير هذا القانون بالشكل الذي يستجيب لطموحات العمل الأهلي ومطالب الجمعيات.

.. وتدين الترحيل القسري للاجئين الإريتريين

أدانت المنظمة الإجراءات التي اتخذتها السلطات لترحيل المئات من اللاجئين الإريتريين بشكل غير طوعي إلى إريتريا والتي يواجهون فيها مخاطر مؤكدة بالاعتداء على سلامتهم أو بتعرضهم للتعذيب أو مواجهة خطر الإعدام، وخاصة أن هذه الإجراءات شجعت حكومات عربية أخرى على اتخاذ إجراءات مماثلة.

وقال المنظمة في بيان لها إنها و"بينما تتفق مع الانتقادات التي وجهت للإجراءات التعسفية التي تتخذها الدول الأوربية تجاه الهجرة غير النظامية، والتي كان أحدثها تغليظ العقوبات على المهاجرين غير النظاميين، فإنها لا تجد في تلك الانتقادات مبررا لتحلل الحكومة المصرية وغيرها من الحكومات العربية

من التزاماتها القانونية تجاه هؤلاء اللاجئين".

وطالبت المنظمة الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها للاضطلاع بمسئولياتهم القانونية والإنسانية تجاه الأزمة الإنسانية التي يتعرض لها هؤلاء اللاجئون، كما دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالتحرك الفوري لدراسة أوضاعهم وتحمل مسئولياتها في حل المشكلة.

.. وتطالب الإفراج عن محتجزين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى من والدة المعتقلين التوأم "محمد أسامة إبراهيم علي" و"مصطفى أسامة إبراهيم علي" والذين جرى اعتقالهما في نهاية أبريل/نيسان الماضي على خلفية الاشتباه في انتمائهما لجماعات غير مشروعة.

وكان الشقيقان المذكوران قد جرى توقيفهما خلال فبراير/شباط الماضي لعدة ساعات قبل الإفراج عنهما، على صلة بانتظامهما في حضور دروس دينية بأحد المساجد بالقاهرة، والتزما بتعليمات مراجعة أجهزة الأمن بصفة دورية، غير أنه قد جرى احتجازهما خلال هذه المراجعات قبل نهاية أبريل/نيسان الماضي دون أسباب معلومة.

وقد خاطبت المنظمة السلطات المختصة في مطلع يوليو/تموز وناشدتها الإفراج عن الشقيقين، خاصة وأنهما يعولان والدتهما وأشقائهما، ولعدم ارتكابهما أفعال يجرمها القانون. وتجدد المنظمة مناشدتها للسلطات في هذا الشأن.

اليمن
المنظمة تطالب بإطلاق سراح العشرات من النشطاء وأنصار المعارضة

خاطبت المنظمة السلطات اليمنية بمستويات مختلفة شملت وزراء حقوق الإنسان والداخلية ورئيس الوزراء، وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، بشأن ما تلقته من شكاوى متعددة تتصل بالحق في الحرية والأمان الشخصي وتتمثل في القبض والاحتجاز غير القانوني والاعتقال التعسفي لعديد من الأفراد، ودون أن توجه لهم اتهامات محددة أو دون الإحالة للمحاكمة، وتأتي هذه الشكوى ومصادر الانتهاكات على صلة بالاشتباكات بين القوات الحكومية وأتباع الحوثي في صعدة، وعلى خلفية الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية في المحافظات الجنوبية، كما أن بعضها خاص بالنشطاء في العمل العام وفي منظمات المجتمع المدني. وتقع بالمخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بل وتخالف مبادئ الدستور اليمني، وقواعد قانون الإجراءات الجنائية اليمني.

وقد طالبت المنظمة السلطات بإطلاق سراح نشطاء المجتمع المدني وتوفير المحاكمة العادلة والعاجلة للذين توجه إليهم اتهامات. وقد أرفقت المنظمة للرئيس الحكومة قائمة تشمل أسماء ١٤٧ من الذين تم اعتقالهم في الفترة الأخيرة من خلفيات مختلفة.

ومن ضمن الحالات التي أمكن توثيقها اعتقال "حسن أحمد باعوم" والذي قبض عليه في ٣١ مارس/أذار الماضي ويقترب عمره من السبعين عاما ويعانى من أمراض عديدة ولم يقدم للمحاكمة، وكذلك اعتقال العلامة "محمد مفتاح" بشكل تعسفي في ٢١مايو/آيار الماضي دون أن توجه له اتهامات ودون تمكين ذويه من معرفة مكان احتجازه، واعتقال عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن وهم د."عبد الناصر الوالي" ود."عبد الرحمن الوالي" ود. "سيف على حسن" والمعيد "عادل إبراهيم" واعتقال المواطن "معين متوكل" في ٢٧ مايو/آيار من جانب عناصر تابعة للأمن يرتدون الملابس المدنية. كما اعتقل الناشط الحقوقي "لؤي عبد الوهاب المؤيد" عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان وعضو المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات في ٣٠ يونيو/حزيران في مقر الأمن القومي بصنعاء دون سبب قانوني ودون أن توجه له اتهامات، ويعانى لؤي المؤيد من إصابة حادة بفيروس سي الكبدي في مرحلة متدهورة وقد لا تحتمل حياته الاحتجاز في غياب الرعاية الصحية.

واعتقال المهندس "ياسر الوزير" عضو المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات في ٥ يونيو/حزيران دون أن توجه له اتهامات.

وتطالب المنظمة السلطات اليمنية بإيقاف هذه الانتهاكات الواقعة على بعض المواطنين، وخصوصا الحالات المرضية بين المحتجزين وإخلاء سبيل نشطاء حقوق الإنسان وتوفير المحاكمة العادلة للذين وجهت لهم اتهامات وترى أن ذلك سوف يعزز إرساء حكم القانون وتعزيز فرص الحل السلمي في صعدة.

إصدار التقرير السنوي الـ٢٢

أعلنت المنظمة العربية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي الـ ٢٢ عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي والذي يغطي الفترة بين أبريل/نيسان ٢٠٠٧ وفبراير/شباط ٢٠٠٨، ويرصد التقرير أبرز الإشكاليات والمؤثرات التي تعوق تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان في ٢١ بلداً عربياً على النحوين الكمي والكيفي.

ويبرز التقرير هذا العام ظاهرتين بارزتين وهما: تراكم الأزمات، وتراجع الإصلاح، وتنعكس كلا الظاهرتين بالضرورة بآثار فادحة على حالة حقوق الإنسان في العالم العربي.

ففضلاً عن استمرار ظاهرة الاحتلالات العسكرية الفجة في فلسطين، والعراق، والجولان السورية، ومزارع شبعاً وتل شوبا في لبنان، والصومال، والنزاعات الأهلية في كل من الصومال والسودان واليمن وحتى في فلسطين ولبنان والتي تنعكس على أبسط حقوق الإنسان، وتعود بالمنطقة إلى المطالب الأولية بالدعوة إلى حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلالات الأجنبية التي تخلص العالم منها منذ عقود، تعمقت أزمات المنطقة الداخلية جراء المنازعات العسكرية الداخلية وسياق مكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق حلت أزمتا الغذاء والطاقة لتضاعفا من وطأة معاناة المواطنين ودفعتا بالشرائح الاجتماعية الهشة إلى ما دون خط الفقر في العديد من البلدان. انعكس مردود هذه التراكمات على مجمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من زاويتين: **الأولى** بانعكاسها على التمتع بأبسط هذه الحقوق في مناطق تراكم الأزمات، **والثانية** بتوجه الحكومات لمزيد من التشدد على مستوى التشريعات والممارسات لاحتواء آثارها على استقرار النظم، وحرمان القوى المعارضة من تأليب الرأي العام تجاهها. فجمدت برامج الإصلاح على هشاشتها، وشددت في تقييد الحريات المدنية والسياسية، وطرحت مسكنات لأزمتي الغذاء والطاقة، لكن دون تغيير السياسات التي تركز على النمو الاقتصادي دون التنمية، أو مقاربة عقد اجتماعي جديد يعمل على تخطي سلبيات العولمة أو آثار الدمج القسري لاقتصاديات المنطقة في الأسواق العالمية.

لا يقل أثر تفسير هذه الظاهرات خطورة عن مردودها على حقوق الإنسان في العالم العربي. فالبعض يحملها للعوامل الخارجية ويتجاهل أثر السياسات الداخلية التي تعمق دور الخارج في انكشاف المنطقة، والبعض يحملها للسياسات القمعية التي فتحت الباب للتدخل الخارجي، ويتجاهل الاستراتيجيات العدوانية والأطماع الدولية التي تستثمر الأزمات الداخلية. ولا يعبر هذان النمطان من التحليلات عن نمط الانقسام السائد في المنطقة فحسب، بل ويعبران أيضاً عن نمط الحلول الواجبة. بينما يصوغ " الخارج" تحليلا يفسر أزمة المنطقة "بأزمة العلاقة بين المعتدلين والمتشددين"، ويدعو إلى تحالف "المعتدلين ضد المتشددين"، وكأن المنطقة لم تحيي هذا العام مناسبة ستين عاماً على نكبة فلسطين، وخمس سنوات على احتلال العراق: درة البلدان العربية.

يدق هذا التقديم جرس تنبيه قوى، فالخطر أصبح محدقاً بالجميع: بالنظم والمجتمعات والأوطان على السواء، وما لم يتم مراجعة عميقة لمعطيات الواقع تستبدل الجمود بالاستقرار، وتسعى لبلورة عقد اجتماعي جديد بين الحكومات والمجتمعات يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، ومبادئ الحكم الرشيد، فسوف تنزلق المنطقة نحو الأسوأ.

ولا يرغب التقرير أن يثير بواعث الإحباط، ففسحة الأمل موجودة، وعبَر عنها الحراك الاجتماعي السلمي في عدة بلدان وفي مجالات عديدة، وعبَر عنها جهد عربي مشترك وخلاق استطاع أن يجنب لبنان منزلقاً خطيراً.

.. واللجنة التنفيذية للمنظمة تدين التضييق على الحريات

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان اجتماعها الدوري يومي ١١ و١٢ يوليو/تموز لمناقشة الجوانب التنظيمية وبرنامج عمل المنظمة للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وسبل دعم موارد المنظمة، كما ناقشت اللجنة تطور أوضاع حقوق الإنسان على الساحة العربية، وتوقفت عند عدد من القضايا التي واكبت الاجتماع وفي مقدمتها تنظيم البث الفضائي، ومحاكمة المشتبه فيهم في أحداث الخرطوم أمام المحاكم الخاصة، وموقف المحكمة الجنائية الدولية من الرئيس "البشير"، واستهداف نشطاء حقوق الإنسان في عدة بلدان عربية، وأصدرت اللجنة بيانا جاء فيه:

"استهجنت اللجنة بشدة إجراءات محاكمة المشتبه بتورطهم فى أحداث اقتحام العاصمة السودانية من حيث طبيعة تشكيلها بموجب قانون مكافحة الإرهاب بالمخالفة للدستور وفى إستنادها إلى نظام إجراءات خاص يعلو قانون الإجراءات الوطنى، والافتئات على حقوق الدفاع وغض النظر عن دعاوى تعذيب المشتبه بهم. ودعت اللجنة إلى إرجاء المحاكمات لحين البت بعدم دستورية المحاكم المشكلة، وضمان شروط المحاكمة العادلة التى يكفلها الدستور السوداني للمتهمين والتزامات السودان بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وناقشت اللجنة ما أُعلن عن عزم المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية توجيه اتهام رسمي للرئيس "عمر حسن البشير" بتهم تتعلق بجرائم حرب فى دارفور، ورغم أن اللجنة أكدت موقف المنظمة الثابت من إدانة جرائم الحرب وعدم الإفلات من العقاب وعدم حصانة أى شخص يتورط فى هذه الجرائم، فقد رأت من ناحية أخرى أن اتخاذ هذه الإجراء ضد الرئيس "البشير" يعبر عن ممارسة صارخة لازدواجية المعايير حيث يغض المجتمع الدولى النظر عن مساءلة عشرات المسئولين السياسيين والعسكريين عن جرائم الحرب التي تجرى جهاراً نهاراً في العديد من البلدان، ليس أولها فلسطين أو آخرها العراق. وأن ازدواج المعايير على هذا النحو يسيس هذا الإجراء ويجعله غير مقبول فضلاً عن أن هذا الإجراء قد يعرقل جهود التسوية الجارية في السودان.

كذلك نظرت اللجنة بقلق بالغ للإجراءات التعسفية، والمحاكمات غير المبررة واعتقال نشطاء حقوقيين وإصلاحيين في السعودية واليمن وسوريا والمغرب على خلفية مواقفهم المبدئية في القضايا العامة، وصدور أحكام بالسجن تجاه بعض ما يجعلهم سجناء رأى وطالبت بالإفراج الفوري عنهم.

وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها من وثيقة الجامعة العربية لتنظيم البث الفضائي التي أثبتت تداعياتها مخاوف منظمات حقوق الإنسان بإستهدافها تقييد البث الفضائي وتقويض المساحة الوحيدة المتبقية خارج هيمنة القيود الموضوعة على حرية الرأي والتعبير، والتي كان أبرز تجلياتها محاكمة مدير مكتب الجزيرة بالمغرب، ومشروع قانون البث الفضائي المنظور أمام مجلس الوزراء فى مصر.

أدانت اللجنة استمرار انتهاك إسرائيل لإجراءات التهدئة وعرقلة فتح المعابر واعتداءاتها المستمرة على الضفة الغربية، واستمرارها في انتهاك القانون الدولي الإنساني على مختلف الأصعدة. ودعت اللجنة إلى العمل على حشد الجهود من أجل إعمال اتفاقيات جنيف فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وتفعيل فتوى محكمة العدل الدولية.

ولاحظت اللجنة بقلق بالغ استمرار تدهور الأوضاع في العراق وتداعياتها اللاإنسانية ونبهت إلى مخاطر توقيع اتفاقية أمنية تكرس الاحتلال وكذا مخاطر منح الامتيازات النفطية للشركات الأجنبية، واللذين من شأنهما المصادرة على حق الشعب العراقي فى تقرير مستقبل نظامه السياسي والاقتصادي.

وفى ختام أعمالها نبهت اللجنة إلى أن استمرار استفحال الانتهاكات فى البلدان العربية، وخاصة في مناطق تراكم الأزمات، وإن كان يعود في جانب منه للتدخل الخارجى، إلا أن المسئولية الأساسية فيه تقع على عاتق الحكومات العربية بافتئاتها على سلطة القانون وتبرير انتهاكات الحقوق الأساسية وتقييد الحريات العامة وهو ما سيؤدي في حال عدم الإسراع بمعالجتها إلى استفحال الأزمات وتهديد الوحدة الوطنية وتقويض الاستقرار النسبى وفتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي."

المنظمة المغربية تفتح ملف الحقوق الثقافية

عقدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في ١٧ و١٨ مايو/آيار ندوة وطنية حول "الحقوق الثقافية بالمغرب" بمدينة مكناس بمشاركة نخبة من الحقوقيين والأكاديميين، وجاءت الندوة مناسبة لمناقشة موضوع الحقوق الثقافية بمختلف أطيافها وتفعيل آليات حمايتها والنهوض بها، وتمت مقاربة الحقوق الثقافية في المغرب من خلال ٣ جلسات عمل، الجلسة الأولى حول التشريع الوطني والدولي والحقوق الثقافية من خلال محورين، الأول بانوراما المشهد الثقافي المغربي والثاني الحقوق الثقافية في المغرب والقانون الدولي، الجلسة الثانية حول آليات الرصد والحماية للحقوق الثقافية من خلال محورين، الأول واقع الحقوق الثقافية في المغرب والثاني حماية الملكية الفكرية في المغرب، والجلسة الثالثة حول إشكالية النهوض بالحقوق الثقافية في المغرب من خلال

محورين، الأول إصلاح المنظومة التربوية والنهوض بالحقوق الثقافية والثاني الحقوق والمجتمع المدني.

جامعة سوسة تكرم د. الطيب البكوش

عقدت كلية الآداب بجامعة سوسة في ٤ أبريل/نيسان حفل تكريم للمفكر العربي التونسي د."الطيب البكوش" رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، وقد حضر الاحتفال جمع من زملائه وطلبته القدامى يتقدمهم عميد الكلية د."رفيق بن حمودة" ود."صالح الماجري" مدير معهد اللسانيات بجامعة باريس، وتم خلال الاحتفال إهداؤه كتاب بعنوان "في مفترق الكلمات" الذي شارك فيه باحثون من الجامعات التونسية ومن جامعات أجنبية من بلدان عدة، وتم نشره باشتراك المؤسستين.

.. وتشارك اليونسكو في تأسيس تحالف المدن المناهضة للعنصرية

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في جهود منظمة اليونسكو لتأسيس التحالف العربي للمدن المناهضة للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب، وكانت اليونسكو قد شرعت في جهود إنشاء تحالف دولي للمدن المناهضة للعنصرية في يوليو/تموز ٢٠٠٤ على صلة بتفعيل مقررات مؤتمر مناهضة العنصرية (دربان ٢٠٠١)، وجرت الجهود التحضيرية لتأسيس هذا التحالف على مختلف الأصعدة الإقليمية.

وعقدت اليونسكو مائدة للخبراء في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٨ – ١٠ مايو/أيار ٢٠٠٨ لوضع خطة عمل والتزامات المدن المشاركة في التحالف العربي، وقد مثل المنظمة فيما الزميل "علاء شلبي" الباحث بالأمانة العامة.

كما انتخبت اليونسكو اثنين من الخبراء بينهما ممثل المنظمة للمشاركة في الإعلان الرسمي لتأسيس تحالف المدن في الفترة من ٢٤ – ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ ومخاطبة جمهور المشاركين والحاضرين بشأن أفضل السبل والممارسات لتفعيل خطة عمل والتزامات التحالف وآليات تحرك وتوسيع عضويته من المدن العربية.

وقد شارك في إعلان التحالف ووقع وثيقة إعلانه الرسمي محافظو وعمداء الدار البيضاء والرباط ومراكش ونواكشوط والقاهرة والدوحة ورام الله. وجرى إعلان تأسيس التحالف الدولي للمدن خلال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مدينة نانت بفرنسا في مطلع يوليو/تموز ٢٠٠٨، والذي يضم بين عضويته ثلاثمائة ألف بلدية.

الدورة التدريبية للشبكة الإقليمية لمكاتب الأمبودسمان العربية

عقد كل من الشبكة الإقليمية لمكاتب الأمبودسمان العربية والموفق الإداري بالجمهورية التونسية والمعهد العربي لحقوق الإنسان في الفترة من ٨ – ١٠ يوليو/تموز الدورة التدريبية الإقليمية الأولى للعاملين في مؤسسات الأمبودسمان العربية و مكاتب الشكاوى في اللجان الوطنية وبعض منظمات حقوق الإنسان العربية وقد افتتح الدورة أ. "محمد فائق" المنسق العام للشبكة الإقليمية والسيدة "أليفة فاروق" الموفق الإداري بتونس ود."الطيب البكوش" رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، وبمشاركة ١٥ ممثلا في مؤسسات الامبودسمان العربية ومنظمات حقوق الإنسان من كل من المغرب وموريتانيا وتونس وليبيا والسودان ومصر والبحرين وقطر والسعودية وفلسطين والأردن و الإمارات العربية ولبنان.

وقد تناولت الدورة موضوعات نشأة وتطور مؤسسات الأمبودسمان على المستوى الدولي والعربي والأفريقي، ومسائل الولاية والاختصاص والصلاحيات ومنهج عمل هذه المؤسسات، واستعراض طريقة عمل الموفق الإداري بتونس وديوان المظالم بالمغرب، كما جرى التباحث في إمكانية إنشاء معهد أو مركز عربي للأمبودسمان وتناول محددات استمارة موحدة لتلقي الشكاوى من قبل مؤسسات الأمبودسمان وقد شارك الزميل "معتز بالله عثمان" الباحث بالأمانة العامة بورقة عمل تناولت تجربة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في معالجة الشكاوى والانتهاكات، ونظام توثيق و معالجة المعلومات في إطار الشبكة العربية للتوثيق والمعلومات في مجال حقوق الإنسان.

وتناولت التوصيات تعزيز التواصل الإقليمي بين مؤسسات الأمبودسمان العربية من خلال المؤتمرات والدورات التدريبية لتبادل الخبرات والأفكار حول استحداث معهد أو مركز عربي للأمبودسمان ودراسة استخدام تقنيات التوثيق ، ودعت البلدان العربية لإنشاء مؤسسات للأمبودسمان وتعزيز ما هو قائم منها.

من أخبار المنظمات

.. وتشارك في ندوة المجلس القومي حول الحق في السكن

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر وبالتعاون مع الاتحاد الأوربي في ٢٥ يونيو/حزيران مائدة مستديرة حول الحق في السكن، وافتتح د."كمال أبو المجد" نائب رئيس المجلس والمستشار "جمال شومان" مدير مكتب الشكاوى بالمجلس أعمال الندوة التي شارك فيها عدد من مؤسسات المجتمع المدني، ومثل المنظمة فيها أ."محمد راضي" الباحث بالأمانة العامة.

وناقشت الندوة أوضاع الحق في السكن في مصر من خلال ورقة عمل بعنوان "سياسات الإسكان في مصر في ظل التحرر الاقتصادي" من إعداد د."نجوى إبراهيم"، وورقة عمل مقدمة من مكتب الشكاوي المجلس القومي "قراءة في الشكاوي الواردة للمكتب في ضوء المواثيق الدولية والتشريعات المحلية"، ومن خلال رؤية الجمعيات الأهلية المعنية بقضية الإسكان. وناقشت الجلسة الثانية المعوقات والقيود والبرامج المطروحة وسياسات وبرامج الهيئات والأجهزة الرسمية المختصة بمشكلة الإسكان.

المنظمة العربية في النمسا تنتخب هيئة إدارية جديدة

انتخبت هيئة إدارية جديدة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان-فرع النمسا في فبراير/شباط الماضي، اتسمت بالتجديد الواسع للهيئة الإدارية السابقة، والتنوع في الجنسيات وحصول السيدات علي أكثر من نصف المقاعد.

وتضم الهيئة الجديدة د."حسن موسي" عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان (مصر) رئيساً لفرع المنظمة في النمسا، وأ."حسنية عوض" (فلسطين) نائباً للرئيس، وأ."ضياء الشمري" (العراق) أميناً عاماً للفرع، وأ."حورية دوغيري" (المغرب) أميناً للصندوق، ود."جورج نيكولا" (فلسطين) مسئولاً عن العلاقات الخارجية، وأ."ماريا كرياكي" (سوريا) مسئولة للأنشطة والحملات، وأ."فاطمة محمد" (مصر) مسئولة للتنظيم وتنشيط العضوية.

وحرص أعضاء الهيئة المنتخبة الجديدة على الحضور الجماعي للقاهرة للمشاركة في احتفالات العيد الفضي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في أبريل/نيسان الماضي.

المشرف على النشرة :

الأستاذ/إبراهيم علام – المدير التنفيذي

شارك في تحرير هذا العدد :

أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. معتز بالله عثمان

أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. نيفين سليمان، أ. فاطمة فرغلي

السكرتارية الفنية :

أ. سامي زكريا، أ.عصمت جابر، أ. منى هاشم

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محسن عوض

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٢٤١٨١٣٩٦ - ٢٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦ - ٢٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني:
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولاراً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري – فرع ثروت

حساب جاري ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربي بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738